التصحيح اللغوي عند المحدثين الخصائص والنتائج لنماذج مختارة

د. عبد الحسن عباس حسن جامعة جابر بن حيان الطبية

ahasana77@gmail.com

ملخص البحث:

للغويين المحدثين طرائق في تصحيحاتهم اللغوية، وتختلف اختلافا بيّنًا بين لغويٍّ وآخر. فأكثرهم متشدد، مأخوذ بالمعايير الزمكانية للاستشهاد بالرواية اللغوية في عصر الفصاحة، وأقلّهم من يركن لرخص العربية وسعتها في إجازة كثير من الاستعمالات. وليس من قصد الباحث أن يُجاري -منغمسًا- أرباب التصحيح: تشدُّدا وتوسُّعا، ولكنّه آثر أن يعرض لخصائص طرائق المصححين، ومآلات المتشددين منهم، ثم يعرض للمنهج الذي يرتضيه الباحث منطلقا من معايير كُثُر يعرض لها في مواضعها، ويرى التصحيح اللغوي في العصر الحديث تشدّد في التخطئة، وتجاهل وظيفة اللغة التواصلية، وأنكر قياسية الاشتقاق، ولم يعبأ بالتطور الدلالي. وهذا البحث يحاول أن يرصد خصائص منهج المصححين المتشددين، ويبيّن نتائج تشدّدهم لنماذج معينة.

الكلمات المفتاحية: تصحيح لغوي؛ محدثين؛ خصائص؛ فصيح؛ تخطئة؛ تصويب

Linguistic correction of contemporaries:

Abstract

Contemporary Arab linguists have methods in their linguistic corrections,

and they vary greatly from one linguist to another. Many of them are strict, committed to the standards of time and place for the era of linguistic purity, and few of them use the permissibility and linguistic tolerance of the Arabic language in permitting many uses. The researcher does not intend to discuss specialists in correction and expansion, but he prefers to show the characteristics of their methods, and the results of their strictness, then the researcher presents the correct approach in his opinion, and is based in many criteria. The correction of Arab linguists has exaggerated the error, ignored the communicative function of language, did not employ derivation, and did not care about semantic change. The researcher monitored the characteristics of the extremist curriculum from among the correctors, showed the extremism results of certain models, and presented the alternative approach in terms of characteristics and results.

Keywords: language correction, cultural, Properties, Fluent, criticism, aiming

مقدمة

انبثقت لأسباب كثيرة حركةُ التصحيح اللغوي في العصر الحديث، وكانت جهودها مشكورة، وكانت بعينيْنِ: واحدة على أساليب المحدثين تلتقط ما تظنه خطأً، وأخرى على التراث تصحح في ضوئه وتُوجِد البديل. إنّ التَّصحيح اللغويَّ يدعو المتابعَ له إلى إعادةِ النظرِ فيه، ومراجعتِه مراجعةً نقدية. ومن دواعي تلك الوقفة النقدية أنَّ كثيرًا من التصويب اللغوي يحرّم استعمالات لغوية صحيحة، ويُخطئ أساليب فصيحة، ويردُّ أبنية مشتقة، جرتْ على سنن العرب في كلامها. وما هذه التخطئة بردّ الفصيح الصحيح إلّا لأسباب منها، تشدُّد المنهج، وإنكار التطور الدلالي وقياسية الاشتقاق، وعدم الاتفاق على معايير محدّدة وواضحة، ومُلزِمة بين المصوِّبين المُحدَثين.

وقد اختار الباحث نماذج محددة؛ وذلك لسعة التأليف أولًا، ولكوننا نهتم بزعزعة

أسس التصحيح ثانيا، وليس من غرضنا نقد أحد المصوّبين بعينه، وإنّما نبتغي أن نبيّن عوارَ تصويبات كثيرٍ من المصححين وتشدُّدهم من غير طائل، واستعجالهم من غير استقراء دقيق. وهذه محاولة أولى، ستعقبها مراجعات أُخر بحسب ما يسمح به وقت الباحث، وما يعنو له من مراجعة نقدية.

إنّ تخطئة أساليب المتحدثين المتأدبين والكتّاب المعاصرين أمر سهل، وننقل عن الإمام سفيان الثوري (رحمه الله) عبارةً مناسبةً لهذا السياق، يقول فيها: «إنَّما العلمُ عندنا الرخصة من ثقة، فأمَّا التشديد فيُحسِنُه كلُّ أحد». إنّ تخطئة كلمة أصعب من تصويب أخرى؛ لسببين: أولهما إنّ التخطئة زعمٌ بعدم ورود اللفظ أو العبارة في الأساليب الفصيحة، وهذا يستلزم الاستقراء التام، وهو مستحيل؛ وثانيهما لأنّ المعاجم ربما أغفلت اللفظ أو أهملت النص عليه؛ لذلك يصعب الحكم على كلمة ما بالخطأ (عمر 1974م، 137–138).

إنّ البحث في نقد خصائص التصويب عند المحدثين وما آلت إليه نتائجهم في التخطئة. وفيه مسائل منتقاة، أُعيد النظر فيها، فُوجِدت أنّها استعمالاتٍ فصيحةً وأساليبَ صحيحةً، لم تخرج عن سنن العرب في كلامها، واستُدلّ على صحتها بشواهد من شعر عصر الاحتجاج.

أسباب هذا البحث ودواعيه

إنّ دواعي نقد التصحيح اللغوي للمحدثين كثيرة، منها:

1. هو محاولة لمناقشة التخطئة في رد استعمالات صحيحة، وفتحٌ لبابِ الإفادة من وسائل تنمية العربية لاستيعاب الجديد من غير خروج على أصولها.

2. إنّ كثيرا مما عدّه المصححون تصحيحا لغويا قد رُدَّ من قبلُ، لكن تصحيح التصحيح لم يشِع، إذ «تكشّفَ بعد التقصي والمتابعة أنّ التصحيح نفسه محتاج إلى تصحيح» (د. حسن 2008م، 116).

3. إنّ التصحيح وادّعاء التصويب سلطة لغوية كبيرة، تستبطن وصاية على أساليب المتكلمين، وحين يدّعيها أحدٌ لا يتنازل عنها؛ لأنّها تُعطيه وجاهة ومركزية. فضلا عن أنّ المصوّبين من كبار أسماء اللغويين ممن اشتهرت أسماؤهم وعناوينهم، فتوجّس كثيرٌ من مناقشتهم وردّ آرائهم!

4. إنّنا في هذا العصر نعيشُ في نسقٍ لغويٍّ أكثره مولد، فما كانت لفظة (الجامعة) تعني بلسان العرب ما تعنيه اليوم وكذلك: الكلية، والمعهد، وقائمة المصادر، والمستوى الصرفي، والمنهج التاريخي، والأسلوبية... وما عرف العرب حتى الآن مقابلًا مصطلحيا للدكتوراه، والماجستير والدبلوم والبكالوريوس. لكننا لا نبيح التطور الدلالي للكلمات، والذي لولاه لم نكتب بحثًا واحدًا، وهذه مفارقة كبيرة، فهذا البحث ردّ لمنزلة الصائب الذي استُعجِلَ بتخطئته.

5. هذا البحث على الرغم من استناده للتصويب بالشواهد من عصر الاستشهاد، لكنّه اعتمد خصائص العربية ومراعاة السياق والمقام وأمن اللبس ومستويات الخطاب واللسانيات في تصويب كثير مما عُدَّ غلطًا.

هل التطوُّر اللغوي لحنٌ؟

كلّا، ليس لحنًا، بل اتجاها لغويا يزيد اللغة مفردات للتعبير عن نماء المعاني. فاللغة عرضة للتطور المطّرد في مختلف عناصرها، تطورها لا يجري تبعا للأهواء والمصادفات، وإنّما يخضع في سيره لقوانين ثابتة مطردة النتائج، واضحة المعالم، ولا يقدر الأفراد إيقاف تطور لغة ما، أو تجميدها على وضع خاص (العزاوي 1984م، ينظر: 61)، «وواهم كل الوهم من يظنّ أنّ فصحانا اليوم سواء في مفرداتها أو تراكيبها أو نظام جملها صورة طبق الأصل من فصحى الجاهليين أو غيرهم» (عمر 1998م، 21).

إنّ عدم مراعاة التطوُّر اللغوي وعدم الأخذ بتغيُّر دلالات الكلمات وقياسية اللغة، يوجب اضطرابا في التلقي وعدم فهم المراد وحدوث اللبس، فالركون للمعاني المعجمية

واقتصار الدلالة عليها إنّما عزل اللغة عن الاستعمال؛ لأنّ الكلمات في المعجم إنّما هي مفردات موات، يُحييها الاستعمال، ويكسبها السياق معانيَ وظلال معانٍ. ولنضرب أمثلة في حاكمية دلالة الاستعمال على المعنى المعجمي، فعلى سبيل المثال:

1. مَنْ مِنّا يقبلُ أن يُوصف اليوم بالمُستَهتِر بمعناه المعجمي، وهو: المُولع بالشيء، والمستهترون المولعون بالذكر والتسبيح (ابن منظور 1956م، ينظر: مادة (هـ ت ر))، وورد (المستهترون) وصف للملائكة والمؤمنين (المباركفوري (د.ت)، ينظر: 9/ 65) (الإمام علي (ع) (د.ت)، ينظر: 2/ 81). وانزاحت كلمة الاستهتار إلى الدلالة الجديدة وهو: المتهتك الذي لا يُبالي في أواسط القرن الخامس الهجري (د. السامرائي 2000م، ينظر: 143) (جواد 1954م، ينظر: 39–41).

2. كان من معاني كلمة القاذورة: الرجل الذي يستقذر من أدنى شيء، أي: المُبالِغ في النظافة، ومعناها في المعجم العربي: «الذي يقذَرُ كلّ شيء ليس بنظيف... ورُويَ أنّ النبي (ص) **كان قاذورة** لا يأكلُ الدجاجَ حتى تُعلَف. القاذورة ههنا: الذي يقذُرُ الأشياء (ابن منظور 1956م، ينظر: مادة (ق ذ ر)) (الزبيدي 1965م). وفضلا عن دلالة (القاذورة) على القذارة نفسها، فقد استقر المعنى الثاني في الاستعمال المعاصر أي: الدلالة على القذارة، وتنحية المعنى الآخر. هذا الإبعاد الدلالي خلق تضادّا بين استعمالين قديم ومعاصر.

3. وكذلك كلمة (طرب)، إذ تدل في المعجم على الفرح والحزن (ابن منظور 1956م، ينظر: مادة (ط ر ب))، ثمّ تخصصت دلالتها، للفرح خاصة وإن أنكر ذلك التخصيص ابن قتيبة (ت276هـ) (ابن قيتبة (د.ت)، ينظر: (22–23)). أيستعمل عربيٌّ معاصر (الطرب) ليخبرنا عن معنى الحزن؟! والجواب: لا. فلِمَ قبلنا ههنا التطوّر وانزياح المعنى وتخصيصه، ورفضنا سواه، ممّا سيأتينا تفصيله ومناقشته.

ما الذي يريده الباحث من أمثلته التي ذكرها؟

- إنّ التطوّر اللغوي ليس لحنًا أو خطأً علينا اجتنابه.

- إنّ التصويب اللغوي لا يجب أن يركن للمعنى الذي يضمّه المعجم لوحده، فمعاني الكلمات في المعجم ليست كلها صالحة للتداول والشيوع، ويجب مراعاة ما استقر لقرون في أذهان الجماعة اللغوية من استعمالات جديدة ودلالات مولّدة، استقرَّ معناها، وأنسَ الناسُ للمراد منها حين تُقال.

- إنّ الذي يرفض تطور الدلالة لألفاظ العربية كيف له أن يوجّه توليد المصطلحات بدلالات فنية جديدة تختلف عن دلالتها في المعجم القديم؟! لذلك نجد الباحثين حين يعرّفون مصطلحا يعرجون على تعريفه لغةً ثمّ اصطلاحا، «فالمصطلحات العلمية والفنية تمثل نوعا من تطور الدلالة» (عبادة 2011م، 14).

إنّ سلامة اللغة العربية مع طغيان هذا المد والطوفان من الازدواجية اللغوية، التي وصلت لمستويات مخيفة، تضعنا أمام خيار لابد منه، ألا وهو التسهيل والقبول لما له وجه صحيح ومسوّغ، وأخذ الوظيفة التواصلية على محمل الجد في رؤيتنا للغة: أداة مكتوبة واستعمالا منطوقا.

نقدُ التصويبِ اللغوي قديمٌ حديث

التمايزُ بين اللغويين في نظرتهم للتصويب: تشدُّدًا وتساهلًا، قديمٌ. فمن يطالع كتب لحن العامة يجد الخلاف واضحًا بين مؤلفيها؛ لانقسامهم إلى فريقين: «فريق متشدّد لا يأخذ بكل ما تكلّمت به العرب، وإنّما يأخذ بكلام قبائل معينة، وفريق متساهل يحترم كل القبائل، ويأخذ من جميع الأفواه، ولا يفرّق بين قبيلة وأخرى» (العزاوي 1997م، 13-14). فعلى سبيل المثال نجد ابن هشام اللخمي (ت577هـ) في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان) يرد على أبي بكر الزبيدي (ت379هـ) في كتابه (لحن العامة) وعلى ابن مكي الصقلي (ت501هـ) في كتابه (تثقيف الجنان) وردّ ابن بري (ت582 هـ) على

الحريري (ت516 هـ)[1] والأمثلة كثُر، ويضيق بنا المقال عن عرضها كلها.

وفي العصر الحديث نجد جهودا مُراجِعةَ للغويين قد راجعوا فيها كثيرا التصحيحات، منها:

1. تصحيح التصحيح، د. إبراهيم السامرائي
2. في التصحيح اللغوي، د. خليل بنيان الحسون
3. مراجعات في التصحيح اللغوي، د. خالد بن إبراهيم النملة
4. الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، أ. صبحي البصام
5. التصحيح اللغوي، د. أحمد مطلوب

نظرة للتصويب اللغوي عند المحدثين:

إنّ التصحيح اللغوي في العصر الحديث في الغالب غير موحد في الأسس، والمقاييس بلا اتفاق، فهناك من اللغويين من يتساهل نظريًا ويدعو لعدم التشدّد، لكنّه يذهب لأبعد درجات التشدد حين يُستفتى ويُصحِّحُ. وتضيع عند المتشددين في التصويب من المحدثين غاية استعمال اللغة، وتتحول اللغة من وسيلة تواصل إلى غاية بحدّ ذاتها.

إنّ التشدد في التصويب يستند إلى فكرة أنّ التجديد اللغوي يفرّط باللغة، مع أنّ سنن الحياة أن تقبل كل الظواهر التي تطلب الديمومة والتجدُّد، ولنا في المذاهب الإسلامية التي أبقت باب الاجتهاد مفتوحا خير دليل على نمائها ومواكبتها وعدم تحيُّرها من المشكل الوافد، إذ «اللغة كائن مرموق يستحيل وضعه في وعاء واحد، أو الحكم عليه ليسير في خط محدد» (مندور 1974م، 138). وأدى المتشددون – على الرغم من حسن النية–دورا في عزوف المثقفين عن العربية واستثقال الكتاب والمتأدبين لإتقانها، فالنفس تأنف من التخطئة، بل ساعدوا من حيث يعلمون أو لا يعلمون «على تفشي العامية... بتضييقهم الشديد على الفصيحة وإثقالهم عاتقها بأعباء القيود،

ونزوعهم فيها إلى الجمود وولوعهم بكل قديم، وإعراضهم عن كل جديد، بوقوفهم باللغة عند الحد الذي انتهت إليه، وادعاء الكمال المطلق لها» (العزاوي 1984م، 94).

إنّ التشدّد في التصحيح اللغوي على طريقة (قل ولا تقل) المعيارية لا يخدم اللغة العربية: استعمالا وانتشارا، وأميل مع التساهُل المدروس، ولا يظن ظانٌّ أنّي مع فتح الباب على مصراعيه، أمام التغيير الذي يصيبها ويمسّ خصائصها البنيوية، وبالوقت نفسه ألمحُ ضرراً كبيراً في التزمت بحماية اللغة، من دون مراعاة الأساليب المولدة وتطور دلالات الصيغ، ولا سيما إذا كشفت هذه الأساليب والصيغ – التي يرفضها المتشدّدون – عن المراد محققة الوظيفة التواصلية للغة، وأقف وسطاً بين كبح انجرافها غير المقبول وضرورة الإيمان بنموها وتجديدها، كل هذا لئلا يقع الجيل ضحية العامية المبتذلة لأنّنا نفّرناه منها بتصحيح استعمالاته اللغوية على شروط الاحتجاج وانتقاء الأفصح. إننا لا نقبل من جيل اليوم إلا ما كان على لغة امرئ القيس والنابغة وحسان بن ثابت وإبراهيم بن هرمة آخر الحجج.

إنَّ علماء العربية حين قعّدوا لها في صدر الخلافة العباسية أخذوا بتدوين ما ينطق به الفصحاء من أهل البادية، دون المجيدين من أهل الحواضر؛ وذلك استغناء منه بالأجود عن الجيد، أمّا اليوم فما أحرانا أن نأخذ بذلك الجيد المتروك، بعدما حفلت به آلاف الكتب العربية بالآداب والعلوم والفنون (البصام 1977م، ينظر: 9)، ومن منّا لا يطمح أن يكون بمنطق ابن المقفع وأسلوب الجاحظ وبلاغة المتنبي ولغة المعرّي. ولنا في لغات العالم ومحاولة القائمين عليها توسيع نطاقها وتسهيلها أمام المتعلمين وزيادة الجانب العملي (براغماتية اللغة).

أكرّر أنّي لستُ مع الأخطاء التي تمس بنية اللغة وخصائصها الكلية، فلا أحدَ يدّعي صواب: (لن يلعبون) و (لا تدعو) و (مررت بالفتاتان) و (سوف لن أذهب) و (لمْ جاء). بمعنى علينا أن نُحصي ما لا يجوز مخالفته من خصائص العربية المميزة لبُنيتِها،

ونتساهل ونتقبّل ما كان له وجه في العربية أو إحدى لهجاتها، مع توسيع القياس اللغوي لأبعد الحدود؛ لأنّه سرُّ اتساع أي لغة، ولطالما زخرت كتب فقه اللغة العربية بعرض سمة الاشتقاق خصيصةً تمنح العربية نماءً وديمومة كما سيأتينا.

من نتائج التشدُّد في التصويب اللغوي

أوّلًا: الحرمان من المعاني الجديدة والمُمَيِّزة والدقيقة والفارقة

إنَّ التشدُّد في التصويب اللغوي يحرمنا من التوسُّع في المعاني الجديدة التي تحتاجها العربية، بل يُظهِر هذه اللغة العظيمة وكأنّها تعاند كل جديد لا يأباه قياس أو يرفضه اشتقاق. وأتذكر حملة شُنّت تقليدًا لرأي أحد الأكاديميين برفض تسمية بحث الدكتوراه بالأطروحة، تمسُّكًا بالأصل اللغوي لمادة (طرح)، وهو ما يُنبذ ويُرمى، وتسمية بحث الدكتوراه بالرسالة، في خلط واضح وعدم تمييز، فقد اعتادت الأكاديمية العراقية والعربية أيضا أن تُسمّي بحث الماجستير بالرسالة وبحث الدكتوراه بالأطروحة، على الرغم من وجود هذا المعنى في المعجم العربي القديم، «وطرحَ عليه مسألةً: ألقاها... والأطروحة: المسألةُ تَطرحُها» (ابن منظور 1956م، مادة: (ط ر ح)). ومثل المثال الذي ورد، نجد أمثلة كثيرة منها:

- تخطئة النسبة إلى الجمع يحرمنا من التمييز بين معانٍ متعددة، فمثلا تخطئة «القانون الدُّوَلِي» وتصويبه إلى «القانون الدَّوْلِي» وشتان بين الاثنين كما سيأتي.
- ردُّ جمع (أمر) على (أوامر) وتصحيحه إلى (أمور)، وسنناقش هذا المثال في محلّه من البحث.
- النسب للمنتهي بالتاء يجب أن يُراعي المعنى وألّا تختلط المعاني فمثلا النسب للحياة وإرادة (حياة–حيوي) للبيولوجي يختلف عن النسب للحياة وإرادة (حياة–حياتي) للانشغالات اليومية.
- ومثله تخطئة النسبة إلى (طبيعي)، فيصوبونه إلى (طبعي) (الدايم 1996م، 55)،

فتتساوى النسبة إلى (الطبع) مع النسبة إلى (الطبيعة)، وسيأتي تفصيله.

ثانيًا: إظهار العربية بمظهر العاجز عن تقبُّل الجديد

إنَّ نظرة سريعة للغة الإنجليزية نجد انتشارها الواسع والكبير، وتجدُّدها بتقبل المفردات والمعاني الكثيرة التي تطرأ على الاستعمال، مثل إضافة مصطلح (Covidiot) للمعجم الإنجليزي في أيام جائحة Covid-19، التي تعني مَن لا يهتم بالتباعد الاجتماعي لتجنب الإصابة. أمّا العربية فما يزال نفر كريمٌ من حرّاسها القدماء يُحاولون تقييدها والتضييق على الناطقين بها بدعوى الحفاظ عليها. إنّ تقييد الجديد والتضييق على المستحدث لن يخدم أيَّة لغة، فانزياح المعنى وتطور الدلالة يثريان أيَّة لغة. ولنا في الثروة المصطلحية خيط رابط بين المعنى المعجمي الحرفي وبين دلالته العلمية الأخيرة. يُخطّئ بعض المحدثين من الكلمات ما شاع استعمالها بدلالة معينة، ومنها:

(1) بنو الوطن أو متوطن بدلا من مواطن

خطّأ الأستاذ كمال إبراهيم (العدناني 1989م، ينظر: 725) كلمة (المواطن)؛ لأنَّ الفعل (واطن) معناها (أضمر فِعْلَه معه) وصوّبه إلى بني الوطن أو المُوطِنين، وهو اسم فاعل من أوطن. ولن تجد في المعاجم العربية القديمة (ابن منظور 1956م، ينظر: مادة (و ط ن)) (الزبيدي 1965م، ينظر: مادة (و ط ن)) غير ما ذكره الأستاذ؛ ذلك أنَّ المواطنة معنى حديث، لم تعرفه أدبيات العرب الاجتماعية والسياسية في عصر الاحتجاج. إنَّ مصطلح غربي (Citizenship)، استُحدِث للتعبير عن مساهمة الأفراد في دولة ما في إدارة شؤونها. فليس من المعقول إذا أردنا له مقابلا نذهب لمعاجمنا القديمة. من العجيب أن نجد د. نعمة رحيم العزاوي، وهو من المعياريين الكبار، يرفض تخطئة كلمة (مواطن)؛ لأنّ «الاشتقاق صحيح، وله نظائر في اللغة، فقد اشتقوا (آكله) و (جالسه) أي: شاركه في الأكل والجلوس، وعلى هذا فإنّ (واطنه) لفظ عربي، ومعناه شاركه في الوطن، كما أنّ (مُواطِن) صحيح أيضا، فهو اسم فاعل قياسي من

الفعل (واطن)» (العزاوي 1984م، 60).

إنَّ المواطنة تعني المشاركة في الوطن فاشتقاقها قياسي على بناء المفاعلة التي تعني المشاركة، وليس في الصيغة تغير دلالي، بل اشتقاق قياسي جائز.

(2) مطير بدلا من مطار

خطَّأ بعض المحدثين: (مطار) وصوّبها إلى (مَطير) (عمر 2008م، 1/ 707)؛ لأنّ اسم المكان يُصاغ على (مَفْعِل) إذا كانت عين مضارعه مكسورة ولامه حرفا صحيحا. ومن الممكن تسويغه بحجتين:

الأولى: النص والسماع، فقد ورد في جمهرة اللغة حين ذكر صوغ (المَدان) من دان يدين: «والمَمدان: صنم... ويمكن أن يكون اشتقاقه من دان يدين، إذا أطاع، وهو مفعَل، كما قالوا مَطار ومطير من طار يطير» (ابن دريد 1987م، 2/ 684)، وورد في تاج العروس «والمَطارُ موضع الطيران» (الزبيدي 1965م، مادة (ط ا ر) 12/ 460).

والأخرى: إمّا بتصويب اشتقاق اسم المكان (مَطار) بجواز الانتقال من الفتح في الماضي إلى الضم أو الكسر في المضارع، أو بعدم اطّراد كسر العين في اسم المكان، مثل: (مسار) (عمر 2008م، ينظر: 1/ 707).

إن مناقشتنا لتخطئتهم (مواطن) و (مطار) يجب أن تتعدى النقاشات النظرية إلى فهم فكرة أساسية وتركيزها: **إن المصوبين يخطئون الصحيح، ويبدلونها بغير الشائع وغير المكتوب له أن يُستعمل ويسير**. إنّ عزل التواضع اللغوي بين الناس والتفاهم بمصطلحات لها كل الوجاهة اللغوية وإبدالها بأخرى غريبة ومهجورة، دليل على انكفاء بعض المصوبين عن الواقع وانعزالهم عن التكيف مع لغة الناس وصحيح مفرداتهم، فليس كل ما يُصوّب يُقبل ويشيع؛ لأنّ كثرة استعمال اللفظ تجعله مأنوسا، فتألفه الألسن والأسماع، وتُثبِتُه، بخلاف البديل الغريب، وعلى اللفظ البديل أن يتيسّر حلوله محل اللفظ المعدول عنه، وإلا فإنّ اللفظ المُبعد أحظى قبولا واستعمالا، ولعل في

هذا ما يفسر استقرار ألفاظ مثل: الفلسفة والفهرست والبرنامج والنموذج (د. حسن 2008م، 116). وقد قيل في سياق دعوة الناس للأخذ بالجديد: إذا أردتَ أن تُطاع فاطلب المستطاع، فكيف نُبدِل الشائع الراسخ في الاستعمال والفهم بآخر غريب وغير متداول، ومن المؤكد أن لا إمكانية لاشتهاره، «إنّ ما خالف القياس في نظائره وشاع استعماله في اللغة لا سبيل إلى إنكاره، إذ إنّ رسوخه في الاستعمال يكسبه قوة وقبولا» (د. حسن 2008م، 118).

ثالثًا: إنكار استعمال وعدم إقامة آخر محلّه:

أنكر بعض المصوّبين (الزاملي 2013م، ينظر: 3/ 194) لفظة (تسمّمَ) بحجة أنّه لم يرد مطاوعة لـ (سمّم)، وإنّ حجتهم عدم وروده مقيداً في كتب اللغة، ولا عبرة لهذه الحجة؛ لأنّ المعاجم العربية لم تذكر كل اللغة، فضلا عن أنّ ليس من الصواب بشيء أن نُميت كلمة ولا نقيم واحدة بدلًا عنها، فما بديل كلمة (التسمم)؟ فلم تُطرح الكلمة البديل، التي ستقوم مقامها. لذلك فإنّ بقاءها أحسن من قتلها بالتخطئة، فضلا عن كونها قياسية (د. السامرائي 1969م، 55).

رابعًا: التشدُّد مدعاة للانقسام

حين يرصد المثقف المتابع وغير المتخصص باللغة اختلافات المصوّبين فيما بينهم، وحين ينمى لسمعه أنّ مجامع لغوية كبرى مثل مجمع اللغة العربية في القاهرة ودمشق يجيزان كثيرًا مما يرفضه المجمع العلمي العراقي، سيكوّن بذهنه أنّ الذي يُرد من الخطأ اللغوي ليس قولا نهائيًا، وربّما يرى أنّ في أساليب العرب سماحًا لما يرأتيه من تعبيرات وتراكيب. إنّ هذا التناقض مردّه لاختلاف معايير التصحيح ومدى تساهل المصحّح أو تشدّده من القياس. فضلا عن أنّ المصححين لم يتفقوا على معايير التصحيح، فمنهم من يحتكم للأفصح، ومنهم من يقبل الفصيح، ومنهم من يستشهد بلغة الناثرين خارج عصر الاستشهاد، ومنهم من لا يستشهد، وهكذا دواليك. إن مَن يروم التصحيح عليه

الإحاطة بكلام العرب شعره ونثره، وهذه لم يدّعها علماء العربية الأولون.

ولنا مثال في ردّ كثير من تصحيحات الدكتور مصطفى جواد من لدن الأستاذ صبحي البصام ورؤوف جمال الدين وإبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، فالعلامة الدكتور مصطفى جواد أنكر جمع كلمة (مُعْجَم) على (مَعاجِم) مرة، ثم أجازها مرة وعدّه قياسيا حين انتصر للأب أنستاس ماري الكرملي في ردّه على أسعد داغر كما سيأتينا. وقد ردّ الباحثان ساهر حسين ناصر وجلال الدين يوسف فيصل بعضًا من تصحيحات الأستاذ إبراهيم الوائلي والدكتور نعمة العزاوي.

إنّ الخلاف في ردّ استعمال لغوي أو إجازته أمر عرفه التراث اللغوي، فقد قرأنا عن تشدّد الأصمعي في عدم صوغ (أفْعَلَ) من (فَعَلَ) والاقتصار بما ورد في لغة العرب سماعا، وتساهل أبي زيد الأنصاري وقبوله قياسية (أفْعَلَ) من (فَعَلَ). ومن أمثلة هذا أيضا تخطئة الأقدمين لعلماء آخرين ألفوا في (لحن العوام)، ورأوا في استعمالات العامة ما تُسوِّغه العربية. لقد بقي ما دُوِّن في كتب التصحيح اللغوي قديمها وحديثها حبيس الكتب وصدور أصحابها، وقد نقل الدكتور نهاد الموسى (الموسى 2008م، ينظر: 85-107) جانبا من اختلاف المحدثين في تخطئة أو تصويب التعبير نفسه، وما وقعوا فيه من تناقض لتغايُر معايير كل منهم؛ ولأنّ في سعة العربية ما يُهيّئ لأوجه التعبير المختلفة عن الشيء الواحد والفكرة الواحدة.

خامسًا: الكشف عن ازدواج معايير المصوّبين

لقد أبان النقد اللغوي لكثير من المحدثين ازدواج معاييرهم، فتارة يدعون في مؤلف إلى التساهل والتيسير وينعَون على الآخرين التشدُّد، ولكنهم في مؤلف آخر يلتزمونه وينبذون كل رخصة لغوية وراء ظهورهم. وقد عرفنا تيار التشدُّد في التراث اللغوي، وانماز لدينا الأصمعي بعدّه متشدّدًا، أمّا أبو زيد الأنصاري فيُعدّ متساهلًا، آخذا بالرُّخص، متوسعا بالاشتقاق، غير واقف على حد السماع. أما أن يكون المصوّب

نفسه تارة متشدّدا وتارة متساهلا، فتلك مسألة مُحيّرة. ومن أمثلة هؤلاء الذين يحتار الباحث معهم: الحريري من القدماء، ومصطفى جواد ونعمة رحيم العزاوي من المُحدَثين، الذين سنركز عليهم.

فالأول: هو مصطفى جواد فقد كان يدعو لالتزام المنهج الكوفيّ، وهذا المنهج معروف باحتجاجه بالسماع وتوسُّعه في قبول الرواية؛ لذا أجاز الكوفيون نيابة حروف الجر عن بعضها (الحموز 1997م، ينظر: 169–200)، ومع ميله للكوفيين نجد مصطفى جواد (جواد 2001م، ينظر: 1/ 13–17، 1/ 98–99، 1/ 132) يُخطِّئ: (أسفَ له) و (حفظَ له) و (وفّق فلانٌ إلى الخير) ويُصوِّبها إلى (أسفَ عليه)، و (حفظَ عليه)، و (وفّق فلانٌ للخير)، لكنّ:

1. تعارَضَ تشدُّده بالتصحيح وتخطئة الفصيح مع قوله: «فلكلّ عصر جملٌ ومفردات، وتعابير ومصطلحات ومجازات واستعارات، تتحكّم بالكاتب المقلّد ولا يتحكّم بها «(جواد 2001م، 1/ 8).

2. في ميله للكوفيين ونحوهم وداعيا إلى التيسير (جواد 1954م، 7–10)، خالَفهم في إجازتهم نيابة حروف الجرّ. ولعمري أن أوّل مراتب التيسير القول بالتضمين، ممّا يُخلّصنا من تخطئة الفصيح، وتلحين الصحيح فضلًا عن الازورار عن التأويل والتقدير وليّ عنق الشواهد. إنّ القول بنيابة حروف الجر عن بعضها باب واسع ومدخل مهم للتيسير؛ لذلك يذهب الباحث إلى إطلاق القول بتضمين حروف الجر بعضها من بعض، ولا يشترط إلا شرطا واحدا وهو ألّا يؤدي اختلاف حرف الجر إلى اختلاف المعنى المراد إيصاله، نحو (رغب فيه ورغب عنه، ومالَ إلى ومالَ عن، وغضب له وغضب عليه، وقضى له وقضى عليه)، فلا نُخطّئ: ذهب إلى المدرسة وذهب للمدرسة؛ لأنّ القصد هنا من الإتيان بحرف الجر (إلى) أو (اللام) هو ضعف الفعل (ذهب) اللازم عن الوصول إلى المفعول به

(المدرسة) ما لم يستعن المتكلم بحرف جرّ. إنّ القول بتضمين حروف الجر مطلق ولا يحدّه إلا **أمن اللبس**، وهو مقصد لا يجوز التنازل عنه في استعمال اللغة، أو شيوع الاستعمال ورسوخه في أذهان المتكلمين وهنا لا يجوز العدول عن غيره، نحو (كتبتُ بالقلم)، فلا يُقال: (كتبتُ للقلم) وهكذا (الحمد لله) أو (ورد في الكتاب) أو (وإنّا إليه راجعون).

والثاني: نعمة رحيم العزاوي، فالرجل في كتابيه (النقد اللغوي عند العرب) و (النقد اللغوي بين الجمود والتحرُّر) منفتح على قبول الجديد، ولم يرَ أنّ حماية اللغة تتمّ بثبوت صيغها ومفرداتها عند حدود عرب الجاهلية، والعربية لم تتوقف يد التطوُّر عن العمل فيها. ولكن المتزمتين نظروا إليه على أنّه خطر، غير مفرّقين بين الخطأ والتطوُّر (العزاوي 1978م، ينظر: 385، 394، 396). لكننا نجد الدكتور نعمة العزاوي في كتابه (التعبير الصحيح) لغويا معياريا من الطراز الأول. وأسباب هذا الازدواج كثيرة، يُخرِجُنا تقصّيها عن حدود البحث.

من خصائص التصويب اللغوي

1. النقل عن السابقين وتقليد الأقوال وترديدها

من يُراجع معاجم التصويب اللغوي ودراساته ويستمع لأقوال اللغويين المتشددين في قاعات الدرس ومنصات المناقشات، لا يتردد أبدا في القول إنّ النقل عن القدامى والمحدثين في تخطئة أساليب ومفردات من دون أدنى مراجعة، وصار بعضها يأخذ من بعض بلا أدنى جهد بحثي أو استقصاء علمي. وهذا الأمر على كثرته لا يحتاج لنقل أو لاستدلال أو إحالة لوضوحه وشهرته، بل كُتِبت دراسات عن سرقة اللاحقين لتصويبات السابقين، منها دراسة (سرقة التصحيح اللغوي) للباحث إسماعيل محمود القيام.

2. الاقتصار على الفصحى وترك الفصيح المشهور والمستعمل

إن تحرّي أفصح الألفاظ وفصحى الأساليب مبدأ لا نختلف عليه، ولكن الخلاف في جعله المسموح به وحده، ونرى أن نفسح المجال لاستعمال الفصيح أو الصحيح. ففي رأينا أنّ الجواز اللغوي ينتمي لثلاث طبقات: **الأولى** هي الفصحى، **والثانية** هي الفصيح، **والثالثة** هي الصحيح والجائز غير الممتنع. **وهنا لنا ملاحظتان على نقد التصويب:**

الأولى: إنّ التأليف باللغة العربية عبر العصور، لم يتطور لو التزم المؤلفون بأساليب المصوّبين بحرفية. إنّ نظرة واحدة للغة التأليف والترجمة في لغة الفقهاء والمناطقة وعلماء الكلام والتفسير وعلماء الطبيعة في الحضارة الإسلامية تؤكد ذلك. ولو أنّ الفقهاء أو القانونيين التزموا بتخطئة تأنيث كلمة (زوجة)، فكيف سيعبرون في الفتاوى والأحكام عن (الزوجة) وأحوالها؟! على الرغم من ورودها بشعر الفرزدق (الفرزدق 1987م، ينظر: 417).

الثانية: إنّنا إذ ننقد مبالغة المصوبين وإسراف الناقدين في التخطئة لأساليب فصيحة أو صحيحة أو جائزة، فإنّنا لا سلطان لنا ولا شأن بمن لا يجيز إلا الأفصح في كتابته، وإنما نقدنا ليس لأسلوبه واختياراته، بل لتخطئته لأساليب المتأدبين الجائزة. ومن الأمثلة:

(1) أيّة

خطّأَ المصححون قديما وحديثا استعمال (أيّة) مؤنثة بتاء التأنيث، ورأوا أنّ الصحيح هو خلوها من التاء، ونقدوا المتنبي لذلك في قوله:

عيدٌ بِأَيَّةِ حالٍ عُدتَ يا عيدُ....

ولكن شعراء الجاهلية وصولا إلى العصر الأمويّ ترد عندهم (أيّة) مؤنثة بالتاء:

قال الأعشى: (الأعشى (د.ت)، 215):

فأيةُ أرضٍ لا أتيتُ سَرَاتَها وأيةُ أرضٍ لم أجُبْها بمَرْحلِ

وقال جرير: (جرير 1986م، 263):

وأيةُ أحلامٍ رددْنَ مُجاشِعا يُعَلُّون ذيفانا من السمِّ مُنقّعا

قال الفرزدق: (الفرزدق 1987م، 294):

وأيةُ سِلعةٍ إن أطْلقتْها حِبالُك لي كطيْبَةَ غيرِ نَزْرِ

وأحيل القارئ الكريم لبحث منشور بموقع الكتروني[1] يذكر عشرات الأبيات من دواوين عصر الاستشهاد ومن النثر والقراءات القرآنية وغيرها على ورود (أية) مؤنثة بالتاء.

(2) بين وبين

يمنع المصوّبون المحدثون (العدناني 1989م، ينظر: 46-47) مجيء الظرف (بين) مكررا، فلا يجيزون القول: (بين محمد وبين زيد علاقة وطيدة). ويكفينا ابن بري (الحريري 1991م، ينظر: 90-93) المجهود فينقل عشرات الشواهد من هذا الاستعمال. وأولُ المانعين الحريري (الحريري 1871م، ينظر: 60)، ثم تابعه المحدثون (العدناني 1989م، ينظر: 46). إنّ تكرار (بين) بين اسمين ظاهرين أمر شائع عند مَن يُحتج بشعرهم، كما في الشواهد الشعرية[2] التي ذكرها بحث منشور على الأنترنت لسبعة وعشرين شاعرا جاهليا وإسلاميا وأمويا من شعراء عصر الاستشهاد، منهم:

ويقول عدي بن زيد:

وجعل الشمس مصرا لا خفاء به بين النهار وبين الليل قد فصلا

(1) https: / /bit.ly /3kGwIrj

(2) https: / /bit.ly /3wVSPML

وقول امرئ القيس (القيس 1990م، 24):

قعدتُ له وصُحبتي بين حامرٍ وبين إكامٍ بُعدَ ما مُتأمَّلِ

وقول جرير (جرير 1986م، 243):

ولو خير القين بين الحياة وبين المنية لاختارها

3. إهدار السياق

إنّ معنى الكلمة في النص يعتمد بشكل جوهري على السياق، وإنّ أحدهما يُكمِل الآخر، ومعنى الكلمة يتجاوز ما يقال فعلا، إلى ما هو مقصود ضمنا أو ما يُفترض مسبقا (لاينز 1987م، ينظر: 215، 218، 322)، فالسياق بتحديده معاني كلمات لجملة، يجعل مراد المتكلم أكثر يسرا مما لو كان بلا سياق مفهوم او محدد، «**فليس للكلمة معنى منفصل عن سياقها بل معناها يحدده السياق الذي ترد فيه**» (د. السامرائي 2000م، 88).

لذلك ليس من الصواب أن تُخطّأ كلمة شاع استعمالها في سياق محدد بمعنى معين إلى كلمة أخرى أقل وأندر بل أكثر لبسا، فهذا هدر لسياق يحدد المعنى، وتعطيل لمقام يعين الدلالة، ومن المؤكد الكلمة البديلة لن تحقق المعنى ولن يُكتب لها الانتشار. ومن أمثلتنا:

(1) جمع أمر على أمور بدلا من أوامر

ردّ كثير من المصححين المحدثين (يعقوب 1986م، ينظر: 72) جمع (أمر) على (أوامر)، وحصروا جمعه بـ(أمور)، غير مدركين لاختلاف دلالة الجمعين عند المعاصرين. إنّ التعلّل بأنّ الاسم الثلاثي مثل: (أمْر) لا يُجمع على (فواعِل)، يردّنا للتنبيه على أنّ ميدان الكتبة والموظفين والطباعين ليس ميدانا لاستعراض الصرف وأحكامه، فيكفي في صحة بناء الكلمة مسيرها على الفصيح من الاشتقاق بلا تعلُّل بارتضاء الأصل أو منعه، ونرى «أنّ عدم السماع لا يستلزم عدم الوقوع إذ يجوز ان

يكـون قـد وقع أن العرب قد نطقت به، ولكن فات الرواة فلم تروِه ولم تنقله؛ لأنّ نقلة اللغة أكثر ما يعتمدون في نقلها على الشـعر، ومـن الجائز في الكلمة المحكوم فيها بعدم السـماع أنّها لم تقع في الشـعر بل وقعت في النثر الذي لم تضبطه الرواة ولم تنقل منه عشر معشـار، فعـلى القائل بالمنـع أن يثبت لنا عـدم الوقوع وإلا فدليله مدفـوع وكلامه غير مسموع» (جواد 1954م، 84). ولنأتِ لكلمة (أمر)، فإنّ لها معنيين:

أولهما: الحال والحادثة، وهذا المعنى يُجمع على: أمور

ثانيهما خلاف النهي، وهذا يُجمَع على أمور وأوامر، وما اختلاف الجمعين إلا تفريقا لاختـلاف معنى المفرد. يقول ابن منظـور (ت711هـ): «أمرتُه بكذا، والجمع الأوامر» (ابـن منظـور 1956م، مـادة (أ م ر)). يقـول الفيومـي (ت770هـ) في إشـارته لتدوال المعنى وشـيوعه بين المتكلمين وتواضعهم عليه: «والأمر بمعنى الحال جمعه (أمور)... و (الأمر) بمعنى الطلب جمعه (أوامر)، فرقا بينهما، وجمع (الأمر) (أوامر) هكذا يتكلّمُ بـه الناسُ ومن الأئمة من يُصححه... «(الفيومـي (د.ت)، 21). إنّ التمييز بالجمع مما عرفته العربية، نحو جمع (بيت) على (بيوت وأبيات)، وعامل: عمّال وعوامل وغيرها. وبهذا المعنى فقد ورد في الشعر الجاهلي، يقول عنترة (النجار 2020م، 241):

وأمْتثِلُ الأَوامرَ منْ أَبيها وقد مَلكَ الهوى مني زمامي

وأتذكر لغويا عراقيا، حين عرض الرأي بجمع (أمر) على (أوامر) في دورة لسلامة اللغـة العربيـة، لم يقبل برأيه الموظفون؛ لأنّ الاسـتعمال اللغوي المتواضع عليه أرسـخ من العلّة الصرفية التي ذكرها، وإن معنى (أوامر) قد رسـخ في الأسـلوب المخاطبات الإداريـة ولا يؤديه المعنى من الجمع بــ (أمور). وإنـكار هؤلاء الموظفين يعبر عن لغة إدارية متعارف على دلالات ألفاظها ورسوخها في التداول. إنّ ميادين الكتابة والبحث متباينة، وهي على مراتب بحسب توجهها وما تهدف إليه. فلا يلزم من يكتب في العلوم البحتة التي تتوخى الإفهام أن يلتزم بما يتقيد به عالم اللغة، أو الشـاعر، فلا ضير في أن

يغـضى عن اسـتعمال المرجـوح دون الأرجح في هذه الميادين مـا دام ذلك أدنى للهدف المتوخى، وهو الإفهام (د. حسن 2008م، ينظر: 111).

(2) لا زالَ

يـرى النحويون أنّ (لا) مع المـاضي تفيد النفي بشرط أن تُكرّر، وإن لم تُكرّر أفادت الدعـاء. ولكنهـا وردت بنصـوص صريحـة وفصيحة وصحيحـة تفيد النفـي من غير تكرار، نحو قوله تعالى: ﴿فَلا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ البلد: ١١ على أحد القولين، والبيت الجاهلي (ابن هشام 1991م، ينظر: 1/ 271):

إن تغفر اللهم تغفر جمًّا *** وأيُّ عبدٍ لك لا ألَمَّا

غلَّـط أكثـر المحدثـين (زعبـلاوي 2006م، 259) تركيـب (لا زال) نحـو: (لا زال المجتهـدُ يقظـا)، (ولا زالت الظروفُ سـيئة)؛ ذلك أنَّ (لا) تدخُـل عندهم على الفعل الماضي إذا كانت للدعاء، نحو: لا ردّ اللهُ لك دعوةً، ومنه بيت ذي الرمّة المشهور:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَـلاً بِجَرْعَائِـكِ القَطْرُ (ذي الرمة 1982م، 1/ 955)

لكن التخطئة بوصف تركيب (لا زال) يفيد الدعاء، تخطئة تسـتبعد السـياق، وهو من أهم القرائن الدالة على النفي، وأنّ مراد المتكلم ليس الدعاء. وإننا لنجد في التراث الشعري لشعراء عصور الاستشهاد، ما يؤيد صحة التركيب (لا زال) بلا إرادة الدعاء. وذكر بحث منشور على الأنترنت [1]، شواهد شعرية من شعراء عصر الاستشهاد، منها على سبيل الاختصار:

أوس بن حجر: لا زالَ مِسْكٌ وَرَيحانٌ لهُ أرَجٌ عَلى صَدَاكَ بصافي اللّونِ سَلسالِ

(ابن حجر 1980م، 105)

(1) https: / /bit.ly /3zqog3m

القطامي: فَدَعْ أَكْثَرَ الْأَطْمَاعِ عَنْكَ فَإِنَّهَا تضُرُّ وَإِنَّ الْيَأْسَ لاَ زَالَ يَنْفَعُ

(القطامي 1960م، 178)

أنشد أعرابي لامرأتِه: أَلاَ تَمُوتِينَ إِنَّا نَبْتَغِي بَدَلاً إِنَّ اللَّوَاتِي يُمَوِّتْنَ الْيَامِينْ

أَمْ أَنْتِ لاَ زِلْتِ فِي الدُّنْيَا مُعَمَّ كَمَا يُعَمَّرُ إِبْلِيسُ الشَّيَاطِينْ

(الجاحظ 1967م، 6/ 170).

4. تعطيل خصائص العربية: الاشتقاق أنموذجا

العربية لغة اشتقاقية في الغالب، والاشتقاق «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية...؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة» (السيوطي (د.ت)، 1/ 346)، ويُكسِب الاشتقاق الكلمة معنى زائدا مما يجعل اللغة جسما حيا، متّصلا بعضها بأواصر قوية واضحة؛ ولذلك كان الاشتقاق في العربية طريقا للتجديد والتنويع والتطور ومظهرا من مظاهر حيويتها وقدرتها وجسرا بين اللغة والحياة الفكرية والاجتماعية (م. المبارك (د.ت)، ينظر: 57، 61-66).

إنّ «عدم الأخذ بوسائل تنمية اللغة كالقياس والاشتقاق والمجاز، وهي التي اتخذها القدماء فاتسعت اللغة، وعبّرت عن المستجدات» (مطلوب 2008م، 3) يضرُّ كثيرا باللغة. وإنّ كثيرا من المصوبين باجتهاداتهم المتشددة في ردّ كثير من الكلمات إنما يعطّلون الاشتقاق، وهو سمة أجمعت كتب فقه اللغة قديما وحديثا على كونها من خصائص العربية الفصحى، وسمة من سمات نمائها وتكاثر ثروتها اللفظية وزيادة مرونتها.

(1) هروب

مصدر الفعلِ (هرَبَ) في المعجم العربي القديم: (الهَرَب). وأنكر بعض المصححين (الهُروب)؛ لعدم وروده بالمعجم العربي القديم، وورد في المعاجم القديمة مثل

(الأفعال) لابن القطّاع (ت515هـ) و (المصباح المنير) للفيوميِّ (ت 770هـ) وفي والمعاجم الحديثة مثل تكملة المعاجم العربية للمستشرق رينهارت دوزي ومحيط المحيط لبطرس البستاني وأقرب الموارد للشرتوني ومعجم متن اللغة لأحمد رضا والمعجم الوسيط، وقد أجازَه مجمع اللغة بالقاهرة (العدناني 1989م، ينظر: 695). وقد عثر الباحث السعودي فيصل المنصور في مقال نشره على مدونته على الأنترنت على شواهد تدل على صحة المصدر (هروب) [1]، منها بيت عمر بن أبي ربيعة (ربيعة (د.ت)، 11):

ونحن فوارسُ الهَيجا إذا ما رئيس القومِ أجمعَ للهُروبِ

وأورد أيضا بيتا للشاعر الجاهلي الطُّفيل بن عامر بن واثل ورد في تاريخ الطبري:

متى نهبطِ المِصرينِ يهربْ محمدٌ وليس بمنجي ابن اللعين هروبُ

إنّنا إذ ما زلنا نتناقش في صحة المصدر (هروب)، فكيف يتسنى لنا إدخال المعاني الحديثة لمادة (هـ ر ب) مثل: (التهرُّب الضريبي) و (تهريب البضائع). إنّ في تفعيل الاشتقاق للمصادر على زنة (فُعُوْل) كسبا للمعاني الجديدة، وإقرارا لكثير من المصادر مثل: نضوج وصمود المستعملة في العربية المعاصرة والتي غلّطها بعض المحدثين (جواد 2001م، ينظر: 2/ 28) (د. المبارك 1979م، ينظر: 201) (أبو السعود 1988م، ينظر: 72). إنّنا نرى الاشتقاق خير وسيلة نلجأ إليها لتوسيع مفردات العربية وإثرائها بشكل أكثر، وإنّ تنويع مصادر الفعل الواحد مثل: (هرب، وصمد، ونضج) إلى (هَرَب، وهروب، وصَمَد وصُمود، ونضْج ونضوج) إنّما هو زيادة لخيارات المتكلم والكاتب، إنّما حاله كحال تنويع جمع الكلمة الواحدة على جموع عدة، نحو جمع: (غيمة) على (غُيُوم وغيمات غَمام) وجمع (شيخ) على (شِيُوخ وأَشياخ وشِيخة).

(1) https: / /2u.pw /1wYQk

5. نبذ القياس والاقتصار على السماع

الصراع بين السماع أو القياس قديم قدم الرواية اللغوية، وقد تنازع التدوين في أوله تياران: متشدد مثله ابن قتيبة والأصمعي، يؤثر السماع، وتيار مُيسِّر مثل أبي زيد الأنصاري وابن بري يميل للقياس. إنّ دعوى ردِّ استعمالٍ ما لعدم وجوده في المعجم مغالطةٌ؛ لأنّها مصادرة على المطلوب، وهو البرهنة على أنّ المعجم العربي ضمَّ كل اللغة العربية، وهو ما لم يدّعِها مؤلفوها ولا المختصون بالمعجم العربي.

إنّنا بلا قياس لن نفيد من إمكانات اللغة، أية لغة؛ لأنّ القياس ينمّي اللغة فضلا عن كونه يملأ فراغات لغوية تتمثل بعدم سماعنا لكل ما حكته العرب، فيأتي القياس يسدّ الحاجة بعدما يُجرِّدُ الشواهد ويستقرأ قاعدة منها يقيس عليها المستجد، يقول ابن جني عن المازني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعْت البعض فقِسْتَ عليه غيره. فإذا سمعت قام زيد، أجزتَ ظرُفَ بِشْر، وكرُم خالد» (ابن جني (د.ت)، 1/ 357).

(1) معجم معاجم ومعجمات

خطّأ العلامة د. مصطفى جواد[1] جمع (مُعجَم) على (مَعاجِم)؛ لأنّ ما أوّله ميم زائدة من أسماء الفاعلين والمفعولين يجمع جمعًا سالمًا، فصوّبه إلى (مُعجمات) أو (معاجيم). وأمّا ما أورده من صحّة جمع (معجم) على (معاجيم)، فلنا ملاحظتان:

الأولى: أنّ مفاعيل ومفاعِل صيغتان لجمع التكسير طالما يتبادلان فيما بينهما، نحو: (مفاتيح) و (مفاتح)، وأجاز علماء المصريْنِ حذف الياء من (مفاعيل)، وأمثلتها كُثُر، نحو: مسانيد ومساند. فليس في الانتقال من (مفاعِل) إلى (مفاعيل) فرق دلاليّ يُذكر.

(1) ظ: قل ولا تقل: 1/ 13 – 17، والمباحث اللغوية في العراق: ص: 60. لكن العلامة د. مصطفى جواد عدّه جمعا قياسيا في موضع آخر حين انتصر للأب أنستاس ماري الكرملي في ردّه على أسعد داغر في مقاله الذي نشره الأب بكتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين: 38).

الأخرى: هناك كثير من الألفاظ التي على زنة (مُفْعَل) وورد جمعها على (مَفاعِل)، نحو: مُطـرَف ومَطارِف ومُلحَق مَلاحِق ومُهْرَق مَهـارِق، ومُدْهن مَداهِن، ومُصْحَف مَصاحِف (القيس 1990م، ينظر: 89)، ومُصْعَب مَصاعِب (ا. الذبياني (د.ت)، ينظر: 44).

إنّنـا نسـمع أنّ لغويـا قديما صحّح جمـوع هذه الكلـمات إلى: مطرفـات وملحقات ومهرقـات ومدهنات ومصحفـات ومصعبات. وممّا ورد في شـعر المعلقات (الشـايع 1993م، ينظر: 274–275، 285) مما جمع (مُفْعَل) على (مَفاعِل): مُحرِم: محارم، ومُشعر: مشـاعر، ومُضرب: مضارب، ومُعوَل: معاول، ومُسـند: مسـاند. وقـد أورد د. ناصر الدين الأسـد (الأسـد 2003م، ينظر: 19) (القطامي 1960م، ينظر: 139)، شاهدا على جمع (معجم) على (معاجم) للقطامي (ت 130هـ):

ونادينا الرُّسومَ وهنَّ صمٌّ ومنطقُها المعاجمُ والسِّطارُ

إنّ اللغة – أية لغة – تسير في تاريخها متجهة نحو التوحيد في اتجاه يُقصي التفريعات الكثيرة، والأنماط المختلفة للظاهرة الواحدة داخل اللغة، فتُخلق قواعد جديدة، توحّد المتعدد وتُيسِّر المقعد، متجهة نحو التيسـير والتبسـيط (عبد التواب 1990م، ينظر: 13) (الشـايب 2004م، ينظـر: 37، 95، 189، 297) (الأنطاكـي (د.ت)، ينظر: 282) (عبد التـواب 1967م، ينظر: 44، 47) (فريحة 1981م، ينظر: 23). وهذا ما نستشـفه من ميل الأسـلوب اللغوي المعاصر لتوحيد صيغة الجمع على زنة (مَفاعِل) لكل مفرد على زنة (مُفْعَل ومُفْعِل ومُفعِلة):

وزن المفرد	الجمع القواعدي	وزنه القديم	الجمع الجديد	وزنه الجديد
مُفْعَل	معجمات	مفعلات	معاجم	**مَفاعِل**
مُفْعِل	مشكل	مفاعِل	مشاكل	**مَفاعِل**
مُفعِلة	مشكلة	مفعلات	مشاكل	**مَفاعِل**
مَفْعَل	ملعب	مَفاعِل	ملاعِب	**مَفاعِل**
مَفْعِل	مسجد	مَفاعِل	مساجد	**مَفاعِل**

وكم قياسي وكم منتظم أن نُجيز جمع كل (مُـَفعَـــل و مُـــَفعَـلة) على (مَفَاعِل) إذا ورد في الاستعمال المعاصرين عند فصحاء عصرنا!

(2) ساهم وأسهم

فعل اشتقه الأسلوب العربي الحديث المعاصر من مادة (سهم) بمعنى (شارك). وظن كثير من المصححين في العصر الحديث أنّه استعمال خطأ، وحجتهم هو خلو المعجم العربي القديم من هذه الدلالة ووجود دلالة (ساهم) بمعنى (تقارعوا بالسهام). والذي دعا المصححين لقصر دلالة (ساهَم) وحصرها بالمقارعة بالسهام قولُه تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُدْحَضِينَ﴾ الصافات: 141

و«ساهم القوم فسهمهم سهما: قارعهم فقرعهم... «(الزبيدي 1965م، مادة (س هـ م)).

إنّ رفض دلالة (ساهم) بمعنى المشاركة هو نفي لأحد معاني (سهم) في المعجم العربي القديم، من معانيها الأشهر (الجوهري 1990م، ينظر: مادة (س هـ م)):

الأول: يدور حول (الحظ والنصيب والقِدْح) والثاني يدور حول (القراع والنبل والنصل)، وحجة المخطئين أنّ (ساهَم) مسموع في المعنى الثاني، دون الأول. إذن ساهمه: قاسمه، وأخذ منه سهما وصار معه نصيبا. ولا يعوزنا الشاهد من شعر الشعراء الحجج، وأنشدَ أبو الأسود الدؤلي (الدؤلي 1964م، 133)

أبا ثابتٍ ساهَمْتَ في الحزمِ أهلَه ❊❊❊ فرأيُك محمودٌ وعهدُك دائمُ

وشاع استعمال (ساهَم) بمعنى (شارَك وقاسَم)، فقد جاء في الأمالي (القالي 1975م، 1/ 116):

ولكنّ عبدَالله لمّا حوى الغنى ... وصار له من بين إخوانه مالُ

رأى خلّة منهم تُسَدُّ بمالِه ... فساهَمَهُمْ حتى استوى فيهم الحالُ

إنّ الذهـاب بأقـصى ما يمكن من تفعيـل القياس له مظهران، أولهـما أنّه **نفعي** يخدم اللغة في تطوير إمكاناتها في مواجهة الحاجة للجديد اللغوي، وثانيهما أنّه **حتمي**، فليس الاسـتقراء التام بمستطاع، فلم يُسـمع كل فاعلٍ مرفوع، ولكن سُمِعَ بعض منه فقيس عليه، واستُنتِجت قاعدة رفع الفاعل.

6. إهدار الوظيفة التواصلية للغة وعدم الإفادة من الحداثة اللسانية

إنّ كثيرا مما خطأه المحدثون يمكن الركون إلى الحداثة اللسـانية لتصويبه، من خلال النظـر للنـص كوحـدة باثّة للمعنى المـراد نقله للمتلقـي. فالنص رسـالة لغوية تترابط أجزاؤهـا، وإنّ هنـاك علاقة بين معنى الكلمة ومحيطها: النـص أو العالم الخارجي. من الإجراءات الخاطئة في تحليل الصواب اللغوي قصر معنى الرسـالة اللغوية اعتمادا على الكلـمات ومعانيها والجمـل القصيرة لإيصال تلك الرسـالة. وقد عزّزت اللسـانيات البنيوية والنصية صواب ما يظنه الاتجاه المعياري خطأً.

(1) العطف على المضاف قبل تمام المضاف إليه

خطّـأ المحدثون (العـبري 2006م، ينظر:33) (الدايم 1996م، ينظر: 42) ما يُسـمّى بالفصل بين المتضايفين، أي: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالعطف، نحو (خطبُ ورسـائل الإمامِ عليٍّ)، ويرون الصـواب: (خطبُ الإمامِ عليٍّ ورسـائلُه)؛ ولوروده في لغـة المولديـن، منعه نحـاة العربيـة (سـيبويه 1975م، ينظـر: 1/ 180، 2/ 280) (المبرد (د.ت)، 4/ 227) (ابـن يعيـش (د.ت)، 3/ 21)، وأجـازه بعـض القدامـى والمحدثين مثـل الفرّاء (ت207هــ) (الفـراء 1955م، ينظـر: 2/ 322) (المـبرد (د.ت)، ينظر: 4/ 227–229) (ابـن جني (د.ت)، ينظر: 2/ 407–409) (أبو الهيجاء 2008م، ينظر:46)، والمـبرد (ت286هــ)، وابـن جنـي (ت392هـ) ومجمـع اللغـة العربية في القاهـرة (أبو الهيجاء 2008م، ينظر:44) بعض الدارسـين أيضاً. ولا يُوافق الباحثُ الدكتور إبراهيم السـامرائي (د. السـامرائي 2000م، 22) حـين يحـصر شـيوع هذا الأسـلوب بالترجمة

وحدها، بل قد ورد قديما، ولكن أشاعته الترجمة الحرفية، حتى عُدّ ملمحا في الأسلوب العربي المعاصر، وتنبه لوجوده المستشرقون (فيشر 2005م، ينظر: 148) (فك 1980م، ينظر: 214) (ديفيد 2005م، ينظر: 128، 242، 404) (ستتكيفتش 1988م، ينظر: 200) وعزوه إلى الأمثلة الأوربية المحتذاة، واصطلحوا عليه بمصطلحات عديدة منها: الإقحام أو بتراكم العبارات أو توسيع حالة الربط الإضافي. ويرى الباحث (ع. حسن 2010م، ينظر: 227) (ع. حسن 2017م، ينظر: 254) أنّ ليس ما يمنع هذا الأسلوب من الشيوع؛ لأسباب منها:

1. ورود أمثلة فيه، كقول الشاعر:..... بين ذراعيْ وجبهةِ الأسدِ (المبرد (د.ت)، 4/ 229)

2. إنّ الناظر إلى هذا الأسلوب بعين (نحو الجملة) يُخطّئه، ومن ينظر إليه بعين (نحو النص) يستسيغه ويُصوبه؛ لأنّ معنى الجملة لا تُحد صلاحيته بنهاية الجملة القصيرة، بل النص كله وحدة دلالية، يكتمل المعنى بنهايتها. فلم يُعترض على هذا الأسلوب لخلل بالمعنى بل الاعتراض لخلل في شكل الجملة بحسب المفهوم القديم للجملة. إنّ النص لا يكفيه التتابع الخطي للجمل ليُمنح الانسجام؛ لأنّ الجمل وغيرها يُحقِّق للنص تماسكه بما يجد معه المتلقي فراغا في إيصال المعنى (بحيري 1997م، ينظر: 146-147).

3. إنّ التنغيم الصوتي للجملة يُصحّح كلا الجملتين، ويجعل اختلاف موقع النغمة مائزاً، ففي جملة (أشعار **ونوادر** أبي نواس)، تقع النغمة ـــــ برأي الباحث ـــــ على حرف العطف والاسم المعطوف (**ونوادر**)، وهما في وسط الجملة، وفي الجملة الثانية (أشعار أبي نواس **ونوادره**)، تقع النغمة على حرف العطف والاسم المعطوف نفسيهما (**ونوادره**)، ولكن انتقلت النغمة إلى آخر الجملة.

ولا يرى الباحث ضرورة ملحّة لتصويب هذا الأسلوب ونعته بالخطأ أو اللحن؛

ذلـك أنّ شـيوعه يتّكئ على إجازة، ويُعـدّ ملمحا من ملامح الأسـلوب المعاصر، ولا يخرق إتيانه سلامة المعنى.

(2) عودة الضمير إلى متأخر

مُنِـعَ مجيء الضمير مقدَّما لكنّـه عائد على متأخر (زعبـلاوي 2006م، 357–358)، وعدّه المسـتشرقون محاكاة مباشرة للنموذج الأوربي (فيـشر 2005م، ينظر: 148)، وإن كان هنـاك من رخّصه (جـبر 1983م، ينظر: 95–103). وقد «ورد العرب ما يُجيزُ ذلك في قولهم: (في أكفانه لُفَّ الميتُ)

و (في بيته يُؤتَى الحكمُ) وقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ طه: ٦٧

ولا سـبيل لردّ ذلك كلّـه إلا بلي عنق النصـوص؛ لتُطيع القاعـدةُ التأويل» (عمايرة 2004م، 522). وهذا ما يميل إليه الباحث في تصنيف هذا المثال.

وشـاع هذا الأسـلوب في لغة الإعلام، فيقال: (في زيارته إلى واشنطن، قام الرئيسُ العراقيُّ بلقاء...). ويُخطّئ هذا الأسلوب أكثرُ المحدثين بلحاظ نحو الجملة، ويعدّونه مـن أثـر الترجمة، ولكن بلحـاظ نحوِ النـصّ، نجده أسـلوبا صحيحا يـدل على ترابط النـص، «فالجملة في النص لا تُفهم في حدّ ذاتها فحسـب، وإنّما تسـهم الجمل الأخرى في فَهْمهـا، وهـذا يبيّن أنّ الجملة ليسـت وحدها التركيب الذي نحدّد بـه المعنى، وإنما نحـدّد المعنى أساسـا من خلال النص الـكلّي الذي تتضامن أجـزاؤه وتتآزر» (بحيري 1997م، 140). فمن وسائل الترابط في اللسانيات النصّية: الإحالة، التي من أقسامها: الإحالـة الداخلية البعدية، يقول كلاوس برينكر: «إنّ الربط النصّي بطريق الإحالة إلى مذكـور لاحـق، صالح على نحو خـاص لأن يثير لدى القارئ تشـوُّقا، وتوقعَ معلومة جديدة «(برينكر 2010م، 58)، فالإحالة هنا مثيرة لذهن المتلقي؛ لأنّها إحالة بوسـاطة الضمير على اللاحق الذي لم يأتِ بعدُ، ممّا يسـتلزم يقظة المتلقي؛ ولذا نجدها تشـيع في لغة الإعلام والإعلانات.

7. تجريد المتكلم عن مقاصده تنحية الدقة لحساب القواعدية

المنشئ والمتلقي يتواضعان على المعاني وعلى الكلمات التي يؤديان بهما المعنى ويخلقان الدلالة المرادة. إنّ أي لبس في الرسالة اللغوية بين المُرسِل والمُستقبِل يتفاديانه بإعادة صوغ العبارة أو استبدال الكلمة أو شرح القصد، من غير حاجة للاستعانة بطرف خارجي. وإنّ تدخُّل المصوب اللغوي هنا يُعدّ تدخلا لا معنى له؛ لأنّه يعترض بعدما أتمّ طرفا الرسالة التفاهم ووصلت فحوى الرسالة. من الأمثلة:

(1) النسب للجمع: دَوْلي أم دُوَلي

يخَطّئ بعض اللغويين (جار الله 1977م، ينظر: 113–116) النسبة إلى الجمع، كأن نقول: (مباحث أخلاقية)، و (القانون الدُّوَلي) تماشيا مع مذهب البصريين الذين يوجبون النسبة إلى المفرد، فيُقولون: (مباحث خُلُقية) و (والقانون الدُّوْلي). إنّ الأصل هو النسبة للمفرد ومع هذا لا يجوز تخطئة النسبة للجمع إن احتيج إليه، فنحن نقول بالنسب إلى (الجامعات): (جامعي) وليس (جامعاتي)، لعدم الحاجة للنسب للجمع، وكذلك نقول: (مدرسي) في النسب إلى (المدارس) وليس (مدارسي)، فضلا عن إجازة الكوفيين النسب إلى جمع التكسير مطلقًا، اعتمادًا على عشرات الأمثلة في لغة العرب.

وهناك من المحدثين من أجاز النسبة إلى الجمع، منهم مصطفى جواد وإميل يعقوب (جواد، المباحث اللغوية في العراق 1954م، ينظر: 25، 26–30) (يعقوب 1986م، ينظر:72)، يقول مصطفى جواد: «**ومن المسائل الصرفية التي أورثت العربية، وخصوصا في هذا العصر وهنًا واضطرابا هذه النسبة المزعوم أنها يجب ردّ الجمع فيها إلى المفرد**، حتى أوجب جماعة من شُذّاذ الصرف أن يُقال للأنترناشيونال الفرنسية (internationl) والأنترناشنال (intertional) الإنكليزية (دَوْليّ) لا (دُوَليّ)، **مع أن المراد هو النسبة إلى الجمع لا إلى المفرد**»(جواد 1954م، 25)، ويقول في موضع آخر: «قل القانون الدُّوَليّ ولا تقل: القانون الدَّوْليّ؛ لأنه منسوب إلى دُوَل ويُراد بنسبته

الدلالة على اشتراك الدول فيه «(جواد 2001م، ينظر: 2/ 89–90، 1/ 60). ثم يُعلِّل رأيه بقوله: «والعرب جعلت النسبة للتمييز واتخذت القواعد ذرائع وأسبابا لا غايات ولا نهايات» (جواد 2001م، ينظر: 1/ 60).

إنّ النسب للجمع إن احتيجَ إليه يجب ألّا يُخطّأ لسببين:

الأول: إنّ القواعد اللغوية تُخرق إن لن يأمن معها المعنى من اللبس؛ لأنّ المعنى هو غاية المتكلم، ويخطأ المتشددون «حين أرادوا جعل قواعدها غايات لا وسائل» (جواد 1954م، 30).

الثاني: إنّ النسب للجمع أحيانا يحقق المعنى المراد، وقد توصّل مجمع اللغة العربية في القاهرة إلى أنّ «النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبْيَنَ وأدقَّ في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد» (يعقوب 1986م، 131).

8. عدم الاستقراء التام

يكاد يُجمِع اللغويون المحدثون (جواد 1954م، ينظر: 60) (يعقوب 1986م، ينظر: 35) (حمادي 1980م، ينظر: 190) على عدم وجود الاستقراء التام لكلمات العربية وأساليبها في المعجم العربي. وهذا ما جرّ إلى تخطئة الصحيح والفصيح. والأمثلة كثيرة، منها:

(1) تبدّى

يذكر د. خليل بنيان الحسون (الحسون 2008م، 4) أنّ أحد علماء العربية، اعترض عليه لاستعماله (تبدّى) بمعنى (بدا وظهر)؛ لأنّ المعجم العربي القديم يُورِد هذا البناء بمعنى: الاتصاف بالبداوة، أو الإقامة بالبادية. ولكن بمراجعته كتب الأدب وطبقات الشعراء من عصر الاستشهاد وكذلك دواوينهم وجدَ استعمال الفعل (تبدّى) بمعنى (بدا)، فأحصى د. الحسون ما يزيد على العشرين شاهدا معتبرا جاء فيها (تبدى) بمعنى (بدا) (الحسون 2008م، ينظر: 4، 108– 112)، نذكر منها (الحسون 2008م، ينظر:4، 110) منها قول قيس بن الخطيم:

تبدّت لي لتقتلني فأبدت معاصم فخمة منها وجيدا

ومنها قول زهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه:

قامت تبدّى بذي ضالّ لتحزنني ولا محالة أن يشتاق من عشقا

بيت لعمرو بن معدي كرب (من الحجج):

وبدت لميسُ كأنّها قمرُ السماء إذا تَبَدّى

ووجد الباحث في اللسان ما أنشده ابن الأعرابي:

قامتْ تبدّى لكَ في جَيْشانها (ابن منظور 1956م، مادة (ج ي ش))

إنّنا يجب ألّا نغادر هذا المثال قبل أن نُثبِت ثلاث حقائق:

الأول: أنّ المعاجم خلت من معاني كثير من الأبنية الصحيحة.

الثاني: أنّ المعجم العربي ليس المثابة الوحيدة وليست له كلمة الفصل الأخيرة، فقد ضمّت دواوين الشعراء الحجج وكتب الطبقات والأدب وأخبار الشعراء والأمالي وسواها كثيرا مما خلت منه المعاجم.

الثالث: إنّ سمة التصحيح اللغوي في العصر الحديث الاستقراء الناقص، فضلا عن تغاضيه عن الأصل المهم: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

9. تخطئة الأعجمي الشائع وإقامة العربي المهجور

أجمع علماء العربية قديما وحديثا على أهمية المعرّب في تنمية العربية، وبيان منزلته، حتى ورد في الشعر العربي الجاهلي والقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. وأُدخِلت عليه سنن العربية في التصريف والبناء والاشتقاق؛ لذلك اشتق الإمام علي عليه السلام في قوله: «نَوْرُزُونا كلّ يومٍ» فعلا من (النيروز) وهي كلمة فارسية.

(1) الدأب والديدن والشاكلة والطريقة والسنة والجديلة بدلا من الروتين Routine

يقترح العلامة المرحوم د. مصطفى جواد الكلمات أعلاه بدلا من كلمة الروتين (جواد 2001م، ينظر: 2/ 35) إنّ معاني الكلمات التي يذكرها العلامة ويقترحها بديلا لكلمة روتين، لا تصح لما يأتي:

1. إنّ معنى كلمة الروتين معنى حديث، فتعني سير العمل الإداري بأسلوب معين يشوبه الملل والتكرار والإعادة؛ لذلك فاللجوء للمعجم العربي القديم لإيجاد بديل قد لا يكون مناسبا؛ لأنّ المعاني التي ترد فيه تعكس لغة القرن الثاني للهجرة، وما عداه من الأبنية والمعاني مهملة بوصفها مولّدا.

2. من المعقول أن يقتبس اللغويون من ألفاظ اللغات الأخرى ما تدفع إليه الحاجة، وبهذا الصنيع تنمو اللغة، وتساير مواقف الاستعمال المتجددة، وإنّ الاقتباس اللغوي مبدأ لغوي ثابت يعرض للغات الناس كافة (العزاوي 1984م، 82–85).

3. إنّ العربية عرفت في تاريخها استعمال ألفاظ معربة مع وجود البديل العربي، وذكر منها السيوطي في المزهر أمثلة نحو: الإبريق والتوث والياسمين ويقابلها العربية: التامورة والفِرصاد والسَّمْسَق على الترتيب (السيوطي (د.ت)، ينظر: 1/ 283–285). فلِمَ الإصرار على استبدال كلمة شائعة بمعنى واضح ومفهوم على كلمة لا تتضمن الحمولة الدلالية المقصودة!؟

4. لا تثير كلمة (روتين) أي نفور عربيّ على مستوى الأصوات أو الوزن الصرفي.

(2) الجبّار بدلا من الديكتاتور (جواد 2001م، ينظر: 1/ 56)

إنّ شيوع مصطلح الديكتاتور فضلا عن دلالته السياسية المتمثل بالاستبداد في الحكم، لا يتيح أن يكون بديله مصطلح (الجبّار) بظلاله الدينية، خاصة وأنّه من أسماء الله الحسنى. فيحدث خلطًا ولبسًا غير مأمونين.

إنّنا اليوم لا نستطيع فكاكا من استعمال: (البستان) و (الخندق) و (الطراز) و (النمط) و (النموذج) وغيرها، ولاسيما سهولة الاشتقاق والتصريف منها نحو: البستنة والتخندق والتطريز والتنميط والنمذجة وغيرها. وأخيرا نستشهد بقول العلامة د. مصطفى جواد نفسه عن أهمية استعارة اللفظ الأعجمي: «ومما لا يخفى على المتأمل البصير أنّ أكثر الألفاظ السياسية والمصطلحات المالية والمصطلحات العسكرية وجملة من الكلم العلمية المستعملة عند الغربيين... قد استعارها العرب في العصر الحاضر، لأنّهم محتاجون إليها وقد ترجموها منها ما ترجموا وعرّبوا ما عرّبوا وأبقوا على هيئته منها ما أبقوا، ولم يكن بد من هذا التصاهر اللغوي» (جواد 1954م، 37).

10. الاقتصار على المعاجم وقواعد الصرف وطرح المعاني خارج الاستعمال

وجدنا المصوبين يلجؤون للتخطئة اعتمادا على المعاني في المعجم العربي، وهذا خطأ من طرائق عدة:

1. إنّ المعاجم العربية وباعتراف مؤلفيها لا تضم كل العربية التي نطقها العرب. وأكّدنا هذا بأكثر من موضع في هذا البحث.

2. عدم الاعتماد على كتب التراث اللغوي ودواوين الشعراء وكتب اللغة والنقد والأمالي، التي تضم لغة لا يُستهان بها مما أهملته المعاجم، ولنا في فهارس المواد اللغوة التي صنعها المحققون، مما فاتت المعجم القديم.

3. إنّ المعنى في المعجم العربي قاصر أحيانا إذا استُنِدَ إليه وحده؛ لأنّه يستثني سياق وروده ودلالة استعماله، يقول د. مصطفى جواد: «ومن عيوب المعجمات العربية أنّها يغلب عليها إيراد المفردات ويقل فيها إيراد الجمل... والتحقيق أنّ الكلمة العربية لها قيمتان دائما: قيمة معجمية وهي قيمة جامدة لا حياة فيها وربما تؤدي إلى

سـوء فهمها، وقيمة اسـتعمالية وهي القيمة الحيوية؛ لأنّها تؤخذ لها من صميم كلام العرب وشعرهم» (جواد 1954م، 31–32).

وقد خطأ المصوبون كثيرا من الأبنية ومعانيها بحجة عدم ذكرها من لدن الصرفيين. ويكفينا للرد أن نشـير لأشـهر دراسـة في الأبنية الصرفية في أشهر شاعر عربي هو امرؤ القيـس، إذ نجد في نتائجهـا عشرات الأبنية الصرفية ومعانيهـا التي ذكرها الباحث في شـعر امرئ القيـس (الخفاجـي 1978م، 390–396)، لم يذكرها الصرفيـون، وهذا مع أشـهر شاعر فكيف بسـواه! وهنا نسـتنتج أنّ ليس في مصادر الصرف العربية القديمة كثيرٌ من غنى العربية، وأنّها محتاجة للاستدراك عليها.

(1) فترة وحقبة

يُخطّـئ كثير من المصوّبين المحدثين اسـتعمال المعاصرين لكلمة (فترة) ويصحّحونها إلى (حقبـة أو مدة)، ويقصرون الأولى على معنى الفتور الضعف والسـكون وانكسـار الحدة والنشـاطِ، أو مدة انقطاع الرُّسُل استنادا إلى معناها في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ المائدة: ١٩؛ أي: انقِطاع من الرُّسل (زعبـلاوي 2006م، 453–454) (العـزاوي 2001م، 38)، وقـد جـاء في مجمع الأمثال للنيسـابوري: «بَيْنَ وَعْـدِهِ وَإِنْجَازِهِ فَـتْرَةُ نَبِيّ» (الميـداني 2010م، 1/ 166). إنّ معاجم اللغة تنصُّ على إيراد معنيين مشهورين لمادة (فتر)، أولهما الضعف والانكسار، والاخر زمني، إذ «الفَتْرَةُ: ما بين الرسـولين من رُسُـل الله عزّ وجـلّ» (الجوهري 1990م، مادة (ف ت ر)) (معجم ألفاظ القرآن الكريم 1989م، 2/ 837).

إنّ المعاني التي يذكرها المعجميون للفترة هي معانٍ زمنية، فيشيرون للفترة بدلالتها على زمن معيّن، مختص بين بعثتين أو رسـالتين سـماويتين، وهـذا المعنى المعجمي متأثر بالدلالة القرآنية. لكن في الاستعمال الحديث شاع وانتشر استعمال (فترة) بمعنى (الحقبة والمدة)، ولا يرى الباحث ضيرا أن يُعمّم المعنى الزمني الخاص ويُتوسّع به ليشمل أي

مـدة زمنيـة. ولدينا كثـير من الأمثلة على ارتضاء المعاني المسـتحدثة التـي أصابها تطور دلالي مـن خلال تعميم دلالتها الخاصة، فلم نجد أحدا يعترض أحدٌ على تعميم معنى للأمثلة التالية:

1. القطار: من نسق واحد من الجِمال، إلى مجموعة تسير على سكة حديدية

2. البأس: من الشدّة في الحرب إلى عموم الشدّة.

3. القافلة: من العير العائدة إلى مطلق العير بل مطلق المسافرين.

إنّ بعـض المصوبين يسـتدلون بالدلالة القرآنية ويجعلونها حاكمـة في اقتصار معنى (فترة) على (مدة بين رسولين)، ولكننا نضرب لهم مثالا في دلالة كلمة السيارة في قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ يوسف: 10

ودلالتهـا عـلى: المسـافرين، فحين يسـتعمل المعاصرون كلمة سـيارة للإشـارة إلى المركبة المعروفة بخلاف الاسـتعمال والدلالة القرآنيتين، فلماذا لا يُشـكل هنا كما يُشكل في استعمالنا (الفترة)!

لقد اسـتعمل العرب الفصحاء كلمة (فترة) لفظا دالًّا على الزمن، يقول عبد الله بن يحيـى الكنـدي (ت130هــ) في خطبـة له: «أيها الناس إنّ من رحمـة الله أن جعل في كل فترة بقايا من أهل العلم، يدعون من ضلّ عن الهدى، ويصبرون على الألم في جنب الله تعـالى...» (صفوت (د.ت)، 2/ 466). وبذلك يتضح لنا أهمية الرجوع لتحديد المعنى لغير المعجم العربي القديم.

(2) فاعَلَ وتفاعَلَ وقصر دلالتهما على المشاركة

خَطّـأَ أحـد المحدثين صيغة (تسـاءل) وصُحِّحها إلى (سـأل أو أسـأل)؛ لأنّ صيغة (تفاعَـل) كما يرى تدل على المشـاركة (العـزاوي 2001م، 112). إنّ الصيغتين: (فاعَل، وتفاعَل) اسـتُعمِلا بمعنى: (فَعَلَ) بلا إرادة المشاركة. إنّ الصيغتين: (فاعَل، وتفاعَل)

أحيانـا كثـيرة لا تدلان على معنى المشـاركة حصرا؛ فهناك أفعال عـلى هذه الصيغة ولا تدل على المشاركة مثل (تبارك الله)، و (سبحانه وتعالى)، و (تطاول الليل)، و (تواضع الرجـلُ)، و (تجـاوز)، و (تمارض)، و (تناوم)، و (تبايـنَ)، و (تطاول)، و (تظاهر)، و (تعاطى)، وغيرها. وجاء في الصحاح (الجوهري 1990م، مادة (أ م ن)):

تباعدَ مني فُطحُلٌ إذ رأيتُه ❊❊❊ أمينَ فزاد اللهُ ما بيننا بُعْدا

يقول امرؤ القيس حين بلغه قتلُ أبيه (القيس 1990م، 341):

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْنَا دَمُّونْ

دَمُّونُ إِنَّا مَعْشَرٌ يَمَانُونْ

وإِنَّنَا لِأَهْلِنَا مُحِبُّونْ

وأثبـت باحث أنّ ديوان امرئ القيس (الخفاجـي 1978م، ينظر: 308–310، 322–323) ضمَّ صيغة (فاعَلَ) بمعنى (فَعَلَ)، نحو: جاوز، وغادر، ووارى، ووافى، وبادر، وصيغة (تفاعَلَ) بمعنـى (فَعَلَ)، نحو: تجاوز، وتراءى، وتجافى. ووردت الصيغتان في القرآن الكريم[1] بغير معنى المشاركة.

إنّنـا ههنـا نريـد أن نقرر لئلا نعيده ثانيـة، إنّ صيغة (فاعَل وتفاعَـل) قد تدلان على المشـاركة وقـد لا تدلانِ، ولا عـبرة بخلو أكثر كتـب الصرف من الإشـارة لغير معنى المشاركة؛ لأنّ الاستعمال أثبته.

11. إهمال الفروق اللغوية في التواصل اللغوي

تحاول اللغة أن تبني جسـورا مـن الاختلاف لتأمن اللبس، ولتـؤدي كلماتها المعاني

(1) عـلى سـبيل المثـال وليـس الحـصر ظ: (بـارك) فصلـت/ 10، و (جاهـد) العنكبـوت/ 6، و (حـارب) التوبـة/ 107، و (راود) يوسـف/ 26، و (سـاهم) الصافـات/ 141، و (عـادى) الممتحنـة/ 7، و (عاقـب) الحج/ 60.

المرادة بأيسر ما يمكن من الكلمات؛ ولذلك نرى العربية، وهي ليست بدعا من اللغات، تنكسر فيها القاعدة لأجل ألّا يتعثر إيصال المعنى، فالقواعد وسائل لا غايات كما مرّ بنا قول مصطفى جواد. فعلى سبيل المثال لا الحصر مالَ العرب لجمع (ريح) على (أرياح) بدلا من (أرواح) كراهة الاشتباه بجمع روح، وجمعوا (عيد) على (أعياد) كراهة الاشتباه بجمع (عود) على (أعواد)؛ ولذلك فلا يُعد هذا الاستعمال لحنًا بل ضربا من المعاقبة بين الواو والياء (غالب 1989م، ينظر: 46-47). ومن أمثلة التصويبات اللغوية التي لم تراعِ فروق المعنى:

(1) حياة حيوي أم حياتي

- يُنسب إلى «إلى حياة: حياتيّ، فنقول مثلا: المهارات الحياتية. وهذا خطأ، والصواب: حَيَوي» (العبري 2006م، 65). إنّ النسب للمنتهي بالتاء أن تُحذَف تاؤه، فمثلًا (حياة - حيويّ، بصرة - بصري)، ولكن قد يمنعنا من هذه النسبة أنّ هذا التصويب يُحدِث خلطا بين من ينسب للحياة (حيوي) ومن ينسب للحي (حيوي)؛ لأنّ النتيجة واحدة، فلا نفرّق بين المنسوب إلى الشأن البيولوجي والشأن اليومي. وعلينا أن ننسب إليها بلا حذف للتاء طلبًا للتفريق وأمنًا للبس بين معنيين، فنقول: (أمور حياتية) و (التنفس حيويّ).

(2) طبيعة طبيعي أم طبعي

ويُخطّئون من ينسب إلى (طبيعة) من يقول: طبيعي، «والصواب أن يقولوا: هذا أمر طبعي» (الدايم 1996م، 55)، متناسين أنّ هذه الصيغة ستساوي بين النسبة إلى (الطبع) والنسبة إلى (الطبيعة)، ولن يعرف السامع أو القارئ ما المراد بدقة، وإن احتُج بأنّ حركة الباء مختلفة بين الكلمتين، فإنّ هذا الكلام سيصح لو كان القرّاء كلهم من أهل الصرف والنحو! يقول العلامة مصطفى جواد حين يقول: «حتى صرنا نسمع من جماعة من الكتاب المعاصرين لنا البدهي نسبة إلى البديهة،

والطبعي نسبة إلى الطبيعة... إلى غير ذلك من مسخ لغة العرب، والصواب البديهي والطبيعي والغريزي، وعلى ذلك يكون قول الشاعر (سليقي) هو الصواب وليس بضرورة شعرية ولا شاذ «(جواد 1954م، 24) (جواد 2001م، ينظر: 2/ 79). وقد ناقش العلامة رأيه في صفحات عدة (جواد 1954م، ينظر: 32–25).

12. استعجال التخطئة

(1) أرسل إلى/ على/ لـ

يُخطّئ بعض المصوبين تعدية الفعل (أرسل) بحرف الجر (إلى) ويوجب أن يكون متعلق الفعل (أرسل) متعديا بالفعل أو بالباء (الدايم 1996م، 44). وإذا ذهبنا لمدونة لغوية متسقة نحتكمُ إليها، وجدنا الفعل (أرسل) القرآن الكريم متعديا للمفعول الثاني بنفسه وباللام وبـ (إلى) وبـ (على) وبـ (في):

﴿لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولا﴾ (طه/ ١٣٤) وكذلك (الشعراء/ ٢٧) و (النمل/ ٤٥)

﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ (الأعراف/ ١٦٢) وكذلك (الأنعام/ ٦)

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء/ ١٠٧) وكذلك (سبأ/ ٢٨)

﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا﴾ (البقرة/ ١٥١) وكذلك (الأعراف/ ٩٤)

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ﴾ (التوبة/ ٣٣) وكذلك (الحديد/ ٢٥)

فإذا كان القرآن الكريم وهو أفصح نص عربي، تتعاقب حروف الجر فيه على الفعل الواحد، فكيف نحكم بالخطأ على أساليب دون القرآن الكريم! أساليب هي للتواصل والتفاهم وليست ميدانا للبلاغة العالية. إنّ تناوب حروف الجر إذ يتضمن الأسرار البيانية والمعانيَ الثواني والثوالث الدقيقة، فهو باب من أبواب سعة هذه اللغة، وتفسُّحٌ في فنون الأقاويل وطرائق التعبير، لا يُخطّئ فيه من أراد التيسير لا التعسير.

(2) هيئة هيأة

شاع تصحيح إملاء (هيئة) على (هيأة) عند المصوبين العراقيين خاصة. ولكن كيف شاع هذا التصويب؟ إنّ تصويب إملاء (هيئة) على (هيأة) كان تحكيما لقاعدة كتابة «الهمزة المتوسطة على ألف إذا كانت مفتوحة بعد ساكن صحيح» (الخطيب 1994م، 53)، نحو: (يسأل، وفأس)، وإلى هنا القاعدة صحيحة بشكل جزئي، وعليه يكون إملاء (هيئة) هو (هيأة). وإن كنّا نستشف من تقييد القاعدة (**بعد ساكن صحيح**) شيئا يؤيّد الرأي الذي نرتضيه موافقين لكثير من اللغويين: قدامى ومحدثين. إنّ للقاعدة أعلاه تفصيل آخر، وهي قاعدة أخرى لرسم الهمزة المتوسطة على ياء (نبرة وهو سن صغيرة مثل الياء) إذ تُكتب الهمزة المتوسطة على ياء في حالات منها «إذا كانت **مسبوقة بياء ساكنة مهما كانت حركتها**، مثل: هيئة، بيئة» (الخطيب 1994م، 61)، ومشيْئة، ونسيئة، وبريئة، وحطيئة، وخطيْئة، ورديئة، وسبيئة، وهنيئة ودنيئة، وشيئان.

وعلّلَ أبو عمرو الداني (ت 444هـ) عدم رسم الهمزة المتوسطة المسبوقة بحرف ساكن صحيح أو علة ألفًا، بقوله: «**لم ترسم خطّا؛ لأنّها تذهب من اللفظ إذا خُفّفتْ**» (الداني 1978م، 67) أي لئلا نقول تخفيفا للهمزة في (بيأة وهيأة وحطيأة): بياة وهياة حطياة، كما نخفف همزة (رأس) فنقول: (راس). وهناك أمر آخر نفهمه من مضمون قول الداني، وهو أنّ تخفيف همزة (بياة وهَيْاة) سيُذْهِب بسكون الياء؛ لأنّ الألف (بحسب الفهم الصوتي التراثي) ساكن دوما؛ فلا يلتقي ساكنان. إنّ عدّ الياء الساكنة بمنزلة الكسرة – سواء أكانت حرف مدّ أو علّة – مِما يستدعي كتابة الهمزة على نبرة (عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية 1996م، 114) في مثل: هيئة وبيئس وخطيئة وبريئة ومشيئة. وحتى مجمع اللغة العربية في القاهرة تراجع عن قراره بكتابة (هيئة) على (هيأة) رغبة في التيسير (عبد التواب 1996م، ينظر: 109–116). ونتساءل هل المتعلمون والكتّاب غير المختصين باللغة العربية كلهم يحسّون فرقا بين الياء في (هيئة) حرف علة والياء في (بريئة) حرف مدٍّ؛ ليكتبوا الأولى ألفًا والثانية على نبرة؟

وباختصار فقد نصّت كتب الإملاء المعتبرة (إبراهيم 1975م، ينظر: 49) (هارون 1993م، ينظر:21) (عبد التواب، مشكلة الهمزة العربية 1996م، ينظر: 113) (الطيب 2006م، ينظر: 25–27) (الخطيب 1994م، ينظر: 61)، على كتابة الهمزة على الياء إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد ياء ساكنة. وباختصار أرى تخطئة (هيئة) وتصويبها إلى (هيأة) كان استعجالا وعدم مراعاة للتيسير، والأولى كتابة (هيئة) هكذا على نبرة كالياء لا على الألف.

(3) احتار

يُخطّئ نفر من المشتغلين بالتصويب اللُّغوي من المحدثين العرب استعمال الفعلَ (احتار)، ومشتقّاتِه (زعبلاوي 2006م، ينظر:153) (محمد 2005م، ينظر: 37)، ويسوّغون رأيهم بخلو متن المعجم العربي منه، وعدم مجيئه في لغة العرب. وقد عثرنا من كلامِ من يُحتجُّ به على بيت شعري لجميل بُثينةَ (ت82 هـ)، يقول فيه:

وأومَت بجفنِ العين، واحتارَ دمعُها ليقتلني مملوحةُ الدَّلّ مانعُ (الجاسر 1992م، 576)

وهذا شاهدٌ صريح لا شكّ فيه ولا تأويل.

وقد رجّحت محقق ديوان الطرماح وكذلك فيصل المنصور في مقاله في مدونته على الأنترنت[1] رواية (محتار) في قول الطرمّاح:

وأعمَّ منفعةً وأعظم نائلا لأخ أساف وصاحبٍ مُحتارِ (الطرماح 1994م، 156)

13. سؤال الأصل

اعتاد المصوبون حين يريدون تخطئة استعمال أو دلالة أن يلجؤوا لسؤال الأصل، فإذا صادفوا كلمة في الأساليب: قالوا: ما أصلها أو ما مفردها؟ في محاولة منهم

(1) https: / /2u.pw /5sPoV

للاستدلال على خطأ الاستعمال بردّ الكلمة إلى أصلها. والحقّ إنّ في العربية كثيرا من الألفاظ المستعملة تُذكر بجمعها غير ناظرين لمفردها، مثل المحاسن والمساوئ والتباشير والمقاليد وغيرها.

(1) تخطئة مواعيد

بحسبانهم أنّها جمع (موعد)، وهي صيغة بحسب الصرف العربي لا تُجمع على مفاعيل بل مفاعل، فالأصح عندهم أن يكون الجمع: (مواعِد). إنّ هذا التصويب يُرد بما يأتي:

1. إنّ المراد من التعبير عن المعاني في اللغة اليومية، وليست الفنية، إيصال المعنى إلى ذهن المتلقي، وكلمة (مواعيد) أدّت معنى الآجال أو الأوقات أو التواريخ، بل شاعت بهذا المعنى في الاستعمال المعاصر، من غير أن تتعثر في الدلالة، وليس المقام مقام درس صرفيّ يحلّل الصيغ ويذكر الأوزان ويُورد الجمع لكُلٍّ بحسب مفرده.

2. يمكن لمن يلتزم الدقة الصرفية أن يُقال له: إنّ مواعِد مُطِلت فنتج عنها: مواعيد. وحسب تتبعي فإن مطل الحركات القصيرة ليست ضرورة شعرية فحسب وإنّما لغة فاشية بين العرب، وغالب المطل لا يغير المعنى، والشواهد عليه كثيرة.

3. إنّ التعلل بأنّ جمع (موعد) على (مواعد) وجمع (ميعاد) على (مواعيد) لهو اعتناء بالشكل، لا تغيره الدلالة الواحدة. إنّنا حين نقرأ إعلانا: (الوزارة تعلن عن مواعيد...) لا يتعثر فهم الدلالة عندنا، بل واضحة لا لبس فيها، أليس أمن اللبس من القرائن المعتبرة في أداء المعنى، وهو الذي جعل الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا في قول العرب «خرق الثوبُ المسمارَ». أترى أنّ ياءً في مواعيد وتجاريب وصياريف وربما غيرهن... اللغة ابنة الفهم والتواضع الاجتماعي.

4. وقد وردت (مواعيد) في الشعر العربي والأمثال العربية القديمة، كقول الشماخ بن ضرار الذبياني:

وَعَدْتَ وكانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عَرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ (الذبياني 1968م، 432)

وقول كعب بن زهير:

كانت مواعيد عرقوبٍ لها مثلا وما مواعيدها إلا الأضاليلُ (ابن زهير 1997م، 62)

إنّ المتلقي لكلمة (مواعيد) في أي نص لن يؤثر بفهمه إن كانت (مواعيد) جمع (موعد) أو جمع (ميعاد).

الخاتمة والنتائج

إنّ سلامة اللغة العربية مع طغيان هذا المد والطوفان من الازدواجية اللغوية التي وصلت لمستويات مخيفة، تضعنا أمام خيار لا بد منه، وهو التسهيل وتفصيح الاستعمال وعدم التشدُّد، وأخذ الوظيفة التواصلية على محمل الجدّ في رؤيتنا للغة: أداةً واستعمالًا. ويجب ألّا يُنظر في هذا البحث إلى مقدار الألفاظ التي صوّبها وعدّها صحيحة، فهذه الألفاظ أمثلة زعزعَ بها الباحث أسس التصويب. ومن نتائج البحث:

1. صوّب الباحث أمثلة بمختلف مستويات العربية، فهناك الكلمات المعجمية والأبنية الصرفية والتراكيب النحوية وحتى الإملاء.

2. أيّد البحث أنّ التطوُّر الدلالي ليس لحنا، وأنّ الاقتصار على معناها المعجمي يُوجِب لبسًا، فأُعيدت للقيمة الاستعمالية منزلتها.

3. بيّن البحث أهمية السياق بتحديد معنى الكلمات، على الرغم من إهماله من لدن المصححين.

4. أشار البحث إلى جهودا القدامى والمحدثين في مراجعة التصويب اللغوي، مع عدم الاتفاق على المعايير بل ازدواجها أحيانا.

5. رصد البحث خصائص التصويب، مثل تعطيله سمة الاشتقاق ونبذ القياس والاقتصار على إيراد المعنى كما هو في المعجم العربي القديم، فحرم العربية من مرونة التعبير وثراء الجديد اللغوي.

6. استند البحث في نقد التصويب إلى الحداثة اللسانية مثل الوظيفة التواصلية ولسانيات النص.

7. كشف البحث أنّ الركون للقواعدية على حساب الدقة في إيصال المعنى جعل التصويب اللغوي يُهمِل الفروق اللغوية، ويفرّط بأمن اللبس أحيانا.

8. أبرز البحث أهمية الاستعمال اللغوي من خلال:

1. ترجيح المعنى المستعمل على المعنى المعجمي إذا لم يتّفقا.

2. ترجيح استعمال الأعجمي والمعّرب في قبال البديل العربي المهجور وغير الشائع.

المراجع

القرآن الكريم

ابن جني. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. ط2. بيروت، (د.ت).

ابن حجر. ديوان أوس بن حجر، تحقيق د. محمد يوسف نجم. دار بيروت، 1980م.

ابن دريد. جمهرة اللغة. ط1. بيروت: دار العلم الملايين، 1987م.

ابن زهير. ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م.

ابن قيتبة. أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة، (د.ت).

ابن منظور. لسان العرب. بيرت: دار صادر، 1956م.

ابن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، 1991م.

ابن يعيش. شرح المفصل. مصر: المطبعة المنيرة، (د.ت).

ابو عمرو عثمان بن سعيد الداني. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1978م.

أبي ربيعة. ديوان عمر بن أبي ربيعة. بيروت: دار القلم، (د.ت).

أحمد النجار. شرح المنتقى من ديوان عنترة. ط1. ستوكهولم: دار رقمنة الكتاب العربي، 2020م.

أحمد زكي صفوت. جمهرة خطب العرب (العصر الأموي). بيروت: المكتبة العلمية، (د.ت).

أحمد محمد عبد الدايم. من أوهام المثقفين في أساليب العربية. ط1. القاهرة: دار الأمين، 1996م.

أحمد مطلوب. «التصحيح اللغوي.» مجلة اللغة العربية وآدابها، حزيران 2008م.

اسماعيل ابن حماد الجوهري. تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار. بيروت: دار العلم للملايين، 1990م.

الأب أنستاس ماري الكرملي. أغلاط اللغويين الأقدمين. بغداد: مطبعة الأيتام، 1933م.

الأعشى. ديوان الأعشى، تحقيق: محمد محمد حسين. بيروت: المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، (د.ت).

الإمام علي (ع). نهج البلاغة للإمام علي (ع)، جمعه الشريف الرضي، وشره الشيخ محمد عبده. بيروت: دار المعرفة، (د.ت).

الجاحظ. الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط2. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1967م.

الحريري. حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: د. أحمد طه حسانين سلطان. ط1. القاهرة: مطبعة الأمانة، 1991م.

—. درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق هاينريش ثوربيك، أوفست. لا يبزج: مكتبة المثنى، 1871م.

الدؤلي. ديوان أبو الأسود الدؤلي. ترجمة تحقيق محمد حسين آل ياسين. ط2. بغداد: منشورات مكتبة النهضة، 1964م.

الذبياني. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني. القاهرة: دار المعارف، 1968م.

السيوطي. المزهر في علوم اللغة أنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين. ط3. القاهرة: مكتبة دار التراث، (د.ت).

الطرماح. ديوان الطرماح، تحقيق عزة حسن. ط2. بيروت: دار الشرق العربي، 1994م.

الفراء. معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين. القاهرة: مطبعة دار الكتب، 1955م.

الفرزدق. ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م.

الفيومي. المصباح المنير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي. ط1. القاهرة: دار المعارف، (د.ت).

القطامي. ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. ط1. بيروت: دار الثقافة، 1960م.

المباركفوري. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. دار الفكر، (د.ت).

المبرد. المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة، (د.ت).

الميداني. مجمع الأمثال، تحقيق نعيم حسين زرزور. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية، 2010م.

النابغة الذبياني. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، (د.ت).

امرئ القيس. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو افضل إبراهيم. ط 5. القاهرة: دار المعارف، 1990م.

إميل يعقوب. معجم الخطأ والصواب في اللغة. ط2. بيروت: دار العلم للملايين، 1986م.

جرير. ديوان جرير. دار بيروت، 1986م.

جستس ديفيد. دلالة الشكل في اللغة العربية في ضوء اللغات الأوربية، ترجمة د. حمزة بن قبلان المزيني. ط1. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2005م.

جون لاينز. اللغة المعنى والسياق. ترجمة د. عباس صادق الوهاب. بغداد: وزارة الثقافة الإعلام، 1987م.

حمد الجاسر. التعليقات والنوادر عن أبي هارون بن زكريا الهجري، دراسة ومختارات. ط1. 1992م.

خالد بن هلال بن ناصر العبري. أخطاء لغوية شائعة. مسقط: مكتبة الجيل الواعد، 2006م.

د. إبراهيم السامرائي. الأب أنستاس ماري الكرملي وآراؤه اللغوية. ط1. مطبعة العراق، 1969م.

—. «تصحيح التصحيح.» مايو أ2000م.

د. إبراهيم السامرائي. معجم ودراسة في العربية المعاصرة. لبنان: مكتبة ناشرون، 2000م.

د. أحمد مختار عمر. من قضايا اللغة والنحو. القاهرة: عالم الكتب الحديث، 1974م.

د. أحمد مختار عمر. العربية الصحيحة. القاهرة: عالم الكتب الحديث، 1998م.

—. معجم الصواب اللغوي: دليل المثقف العربي. ط1. القاهرة: عالم الكتب، 2008م.

د. أنيس فريحة. نظريات في اللغة. ط2. بيرت: دار الكتاب اللبناني، 1981م.

د. جودة مبروك محمد. المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية. ط1. القاهرة: مكتبة الآداب، 2005م.

د. خليل أحمد عمايرة. المسافة بين التنظير والتطبيق اللغوي. عمّان: دار وائل، 2004م.

د. خليل بنيان الحسون. المستدرك على معجماتنا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م.

د. خليل بنيان حسن. «في التصحيح اللغوي.» ع 6 حزيران أ2008م.

د. سعيد بحيري. علم اللغة النصّي. ط1. مكتبة لبنان ناشرون، 1997م.

—. علم لغة النص المفاهيم الاتجاهات. لونجمان: الشركة العالمية للنشر، 1997م.

د. عبد الفتاح الحموز. الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الصرفي المعاصر. ط1. عمّان: دار عمار، 1997م.

د. عبد اللطيف محمد الخطيب. أصول الإملاء. ط3. دمشق: دار سعد الدين، 1994م.

د. فاضل صالح السامرائي. الجملة العربية والمعنى. ط1. بيروت: دار ابن حزم، 2000م.

د. فوزي الشايب. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية. ط1. إربد، 2004م.

د. مازن المبارك. نحو وعي لغوي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979م.

د. مجيد خير الله الزاملي. معجم الصواب اللغوي في أبنية الأفعال. بيروت: دار الكتب العلمية، 2013م.

د. محمد إبراهيم عبادة. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية. ط1. القاهرة: مكتبة الآداب، 2011م.

د. محمد ضاري حمادي. حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث. بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980م.

د. مصطفى جواد. المباحث اللغوية في العراق. مطبعة لجنة البيان العربي، 1954م.

—. قل ولا تقل. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2001م.

د. مصطفى مندور. اللغة الحضارة. الإسكندرية، 1974م.

د. ناصر الدين الأسد. تحقيقات لغوية. ط1. عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003م.

د. ندى عبد الرحمن يوسف الشايع. معجم لغة دواوين شعراء المعلقات العشر.ط1. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1993م.

د. نعمة رحيم العزاوي. النقد اللغوي بين التحرر والجمود. بغداد: سلسلة الموسوعة الصغيرة/ دائر ةالشؤون الثقافية، 1984م.

—. النقد اللغوي عند العرب. بغداد: ونشورات وزارة الثقافة والفنون، 1978م.

د. نعمة رحيم العزاوي. «مناهج التصويب اللغوي.» 1997م.

د. نعمة رحيم العزاوي. التعبير الصحيح. بغداد: وزارة الثقافة/ دائرة الشؤون الثقافية العامة، 2001م.

د. ياسين أبو الهيجاء. مظاهر التجديد النحوي. ط1. إربد: عالم الكتب الحديث، 2008م.

ذي الرمة. ديوان ذي الذمة، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح. ط1. بيروت: مؤسسة الإيمان، 1982م.

رمضان عبد التواب. التطور اللغوي مظاهره علله وقوانينه.ط2. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990م.

—. لحن العامة والتطور اللغوي. ط1. القاهرة: دار المعارف، 1967م.

—. مشكلة الهمزة العربية. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1996م.

زهدي جار الله. الكتابة الصحيحة. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977م.

ستتكيفتش. العربية الفصحى الحديثة، ترجمة وتعليق د. محمد حسن عبد العزيز. القاهرة: دار الفكر، 1988م.

سيبويه. كتاب سيبويه. بيروت: عالم الكتب، 1975م.

صبـاح عبـاس سـالم الخفاجي. الأبنيـة الصرفية في ديـوان امرئ القيـس (أطروحة دكتـوراه). كلية الآداب/ جامعة القاهرة، 1978م.

صبحي البصام. الاستدراك على كتاب قل ولا تقل. ط1. بغداد: مطبعة المعارف، 1977م.

صلاح الدين زعبلاوي. معجم أخطاء الكتاب. ط1. دمشق: دار الثقافة والتراث، 2006م.

عباس أبو السعود. أزاهير الفصحى. ط2. القاهرة: دار المعارف، 1988م.

عباس حسن. النحو الوافي. ط3. القاهرة: دار المعارف، (د.ت).

عبد الجواد الطيب. دراسة في قواعد الإملاء. ط7. القاهرة: مكتبة الآداب، 2006م.

عبد الحسـن عباس حسن. البحث اللغوي في دراسـات المستشرقين الألمان (رسالة ماجستير). كلية الآداب/ جامعة الكوفة، 2010م.

عبد الحسـين عباس حسـن. العربية في اللسانيات الاسـتشرافية المعاصرة (أطروحة دكتوراه). كلية الآداب/ جامعة الكوفة، 2017م.

عبد السلام محمد هارون. قواعد الإملاء. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م.

عبد العليم إبراهيم. الإملاء والترقيم في الكتابة العربية. القاهرة: مكتبة غريب، 1975م.

فولفديتريش فيشر. دراسات في العربية لمجموعة من المستشرقين الألمان المعاصرين، . ترجمة د. سعيد حسن بحيري. ط1. القاهرة: مكتبة كلية الآداب، 2005م.

كلاوس برينكـر. التحليـل اللغوي للنص. ترجمة د. سـعيد حسـن بحيري. ط1. القاهرة: مؤسسـة المختار، 2010م.

لأبي علي القالي. الأمالي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.

محمد عبد الله جبر. الضمائر في العربية. ط1. القاهرة: دار المعارف، 1983م.

محمد الأنطاكي. دراسات في فقه اللغة. ط4. بيروت، (د.ت).

محمد العدناني. معجم الأخطاء الشائعة. ط2. لبنان: مكتبة ناشرون، 1989م.

—. معجـم الأغلاط اللغوية المعـاصرة يُعالج الأغلاط اللغوية المعـاصرة ويبين صوابها مع الشرح والأمثلة. ط2. بيروت: مكتبة لبنان، 1989م.

محمد المبارك. فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية. دمشق: مطبعة جامعة دمشق، (د.ت).

مرتضى الزبيدي. تاج العروس. الكويت: وزارة الإرشاد/ مطبعة حكومة الكويت، 1965م.

معجم ألفاظ القرآن الكريم. القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1989م.

ناصر علي غالب. لهجة قبيلة أسد. ط1. بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1989م.

نهاد الموسى. اللغة العربية وأبناؤها. دار المسيرة، 2008م.

يوهان فك. العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب. ترجمة د. رمضان عبد التواب. مصر: مكتبة مصر الخانجي، 1980م.

مواقع الأنترنت

- ما الفرق بين أي وأية، شبكة الفصيح لعلوم العربية: https: / /bit.ly /3kGwIrj

- مدونة فيصل المنصور: (احتار) مسموعة صحيحة، الأربعاء 28 ديسمبر 2016: https: / /2u.pw /5sPoV

- مدونة فيصل المنصور: صحة لفظ (الهروب)، الأربعاء 28 ديسمبر 2016: https: / /2u.pw /1wYQk

- مراجعات في التصحيح اللغوي: د. خالد بن إبراهيم نملة، صفحة على الفيس بوك (أزهار العربية):

https: / /bit.ly /3zqog3m

- أرشيف منتدى الألوكة: مجموعة من المؤلفين: https: / /bit.ly /3wVSPML